تصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي

دراسة وصفية مطبقة على عينة من المدارس الابتدائية ورياض الأطفال في مدينة الرياض

د/ هيفاء عبد الرحمن صالح شلهوب

أستاذ التخطيط الاجتماعي المشارك

كلية الخدمة الاجتماعية / جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

تصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي

دراسة وصفية مطبقة على عينة من المدارس الابتدائية ورياض الأطفال في مدينة الرياض

د/ هيفاء عبد الرحمن صالح شلهوب

ملخص:

هدف الدراسة الحالية إلى تحديد دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي من وجهة نظر الاخصائيين الاجتماعيين والاخصائيات الاجتماعيات من خلال تحديد مدى معرفة الأخصائي بمواد ونصوص حقوق الطفل، وتحديد دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل الانمائية والتعليمية والصحية وحق الطفل في المشاركة ، والتعرف على المعوقات المهنية والمجتمعية والتنظيمية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل بهدف التوصل الى تصور مقترح لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية لحقوق الطفل في المجتمع السعودي، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية وقد طبقت على عينة من الاخصائيين الاجتماعيين والاخصائيات الاجتماعيات العاملين في المدارس الابتدائية ورياض الاطفال في مدينة الرياض، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من أبرزها أن ٥٧.١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة لم يطلعوا على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة ،كما توصلت الدراسة الى أن دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل الحقوق الانمائية للطفل في المجتمع السعودي تتمثل في تنمية وعي الطفل بأهمية قيمة الصدق والامانة والتعاون مع الآخرين، واحترام حقوقهم والمحافظة على ممتلكات الغير واحترام الاهل وثقافتهم، وأن دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حق الطفل في المشاركة تتمثل في تنمية وعي الطفل بحقه في المشاركة في الاذاعة المدرسية وفي الانشطة اللامنهجية داخل المدرسة والمشاركة في الانشطة العامة في المجتمع، وأن دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل الحقوق التعليمية للطفل في المجتمع السعودي تتمثل في متابعة حالات الاطفال التعليمية داخل المدرسة، وحل مشكلات

الاطفال المتأخرين دراسيا وتنمية وعي الاطفال بأهمية التعليم وتدعيم علاقة الاطفال بالمدرسين، وأن دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل الحقوق الصحية للطفل في المجتمع السعودي تتمثل في تنمية الوعي بضرورة توفير بيئة صحية مناسبة للطفل وتوفير تغذية مناسبة لمرحلة النمو التي يمرون بها وتنمية الوعي بضرورة حماية الطفل من الامراض وتوعية الأسر بأهمية التطعيمات اللازمة للطفل كما توصلت الدراسة الى المعوقات المهنية والمجتمعية والتنظيمية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي تمثلت في تعدد مسؤوليات الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس ومهامهم مما يؤثر سلباً على أداء أدوارهم المهنية وعدم توفر إشراف وتوجيه مهنيين في مجال حقوق الانسان وعدم إتاحة الفرصة للممارسين المهنيين للالتحاق بالدورات التدريبية في مجال حقوق الانسان والاستعانة ببعض العاملين غير المتخصصين للقيام بمهام الأخصائي الاجتماعي في المدرسة بالإضافة إلى قلة عدد المتخصصين مقارنة بحجم العمل المهني في المدارس وعدم توفر تدريب عملي في المنظمات الحقوقية للأخصائيين الاجتماعيين اثناء الدراسة الجامعية وقلة الوعي الكافي لدى المواطنين بأهمية مرحلة الطفولة . وتم التوصل الى تصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي وتحديد أدوار الأخصائي الاجتماعي والمهارات والاستراتيجيات التي يمكنه استخدامها اثناء أدائه لدوره المهني في مجال حقوق الطفل .

Abstract:

This study aimed at determining the role of social service in activating children's rights in the Saudi society from the standpoint of male and female social workers. This was determined by identifying the extent of the social worker's familiarity with the laws and regulations related to children's rights. It also aimed at identifying the role of social service in activating children's rights - whether developmental, educational or health rights as well as children's right to social engagement. Moreover, the study attempted to identify the professional, social and organizational constraints confining the role of social service in activating children's rights seeking to reach a proposal which helps activating the role of social service in enhancing children's rights in the Saudi society. The study adopted a descriptive analytical approach. The study sample consisted of a number of male and female social workers who work in primary schools and kindergartens in the city of Riyadh. In addition, a questionnaire was developed as an instrument for data collection. The study reached a number of results, that notably 57.1% of study sample members have never read the articles and the provisions of The International Convention on the Rights of the Child. Obviously, this percentage represented most of the study sample members. Furthermore, the study found that the role of social service in activating children's developmental rights in the Saudi society is related to developing children's awareness of the importance of truthfulness, honesty, cooperation, respect for the rights and property of others, respect for their families, their culture and such values. Also, it found that the role of

social service in activating children's right to social engagement is related to developing children's awareness of their right to participate in the school's morning gathering, in extracurricular activities executed inside the school and in public activities executed in the community. Moreover, it was found that the role of social service in activating children's right to education in the Saudi society is related to conducting a follow up on children's educational true state of affairs in schools, solving the problems of educationally backward students, raising children's awareness of the importance of education, and strengthening the relationship between the students and the teachers. Concerning health, the study found that the role of social service in activating children's health rights in the Saudi society is related to raising awareness of the need to provide a healthy environment suitable for the child; providing the proper nutrition for children's growth; and raising awareness of the need to protect children from disease and the importance of giving them the necessary vaccinations. In terms of the professional, social and organizational constraints confining the role of social service in activating children's rights in Saudi society, the study discovered that the huge and multiple responsibilities and tasks, which social workers at schools have, affect their performance negatively. Other factors that help confining the role of social service include: lack of professional supervision and guidance in the field of human rights; lack of training courses which focus on human rights; and hiring some non-specialist staff to carry out the tasks of a social worker at some schools; as well as the limited number of hired specialists compared to the size of

the work required to be done in schools; the fact that social workers do not receive any practical training in human rights organizations during undergraduate studies; and, finally, insufficient awareness among the citizens of the importance of childhood phase. Eventually, the study developed a proposal to activate the role of social service in enhancing children's rights in the Saudi society and to define the roles of the social worker and the skills and strategies which social workers can apply with respect to children's rights in order to reach that end.

مقدمة :

أصبح الطفل قضية محورية ومركز اهتمام عالمي، وأعتبر من أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنظر إلية كعضو في المجتمع وحقوقه كإنسان وما ينبغي أن يتوفر له من ضمانات الرعاية، أصبح واجبا يحتل مكان الصدارة من الواجبات الوطنية والعالمية. في الواقع تقع مسئولية ضمان حماية هذه الحقوق على عاتق الأسرة والمجتمع وكذلك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وتهدف هذه الحماية بشكل خاص لمنع حدوث أي شكلٍ من أشكال العنفِ والاستغلالِ، إلى جانب توفير احتياجات الأطفال المختلفة. وحيث ازداد لدى بعض الدول الاهتمام بالطفل والعناية به سن القوانين والأنظمة وصنع مؤسسات تعني به وبتنشئته وتؤهله للحياة وتحافظ عليه. وظهر ذلك من خلال ظهور العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية منذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وكان من أهمها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. فقد وضعت معايير ومبادئ وحقوق من أجل تفعيلها بدافع تطور ونماء الأطفال وتعكس اتفاقية حقوق الطفل رؤية جديدة للطفل باعتباره فرداً ينتمي إلى أسرة ومجتمع ويتمتع بحقوق وعليه واجبات تتلاءم مع سنه ومرحلة نمائه. وتشكل فئة الأطفال أعلى المعدلات بين الفئات العمرية من إجمالي عدد السكان في كثير من بلدان العالم حيث تبين أن عددهم يتجاوز (٢.٢ مليار طفل) في العالم ، حسب احصاءات منظمة رعاية الطفولة العالمية (اليونيسف) (www.unicef.org) بينما يبلغ في الوطن العربي عددهم قرابة العشرة ملايين ، أما في المملكة العربية السعودية فهو ما يقارب (٩٩٨٨٠١١) طفل حسب الاحصاءات الأخيرة لمصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات ، ونظرا لهذه النسبة العالية فهي حتماً تؤكد أهمية رعاية المجتمعات للأطفال الذين هم أساس بناء المجتمع (وزارة الاقتصاد والتخطيط ، ٢٠١٣م).

بناء الطفولة السعيدة جهد مشترك تقع مسؤولية القيام به على عاتق الحكومات والأسرة والمجتمع في آن واحد. وقد صيغت عدة مواثيق اهتمت بالإنسان

وبحقوقه خصوصاً في الوطن العربي حيث اعتمدت القمة العربية السادسة عشرة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وأبرز ما تضمنه الميثاق تحقيق الغايات التالية : وضع حقوق الإنسان في الدول العربية ضمن الاهتمامات الوطنية الأساسية ، وإعداد الأجيال في الدول العربية لحياة حرة مسئولة في مجتمع مدني متضامن وقائم على التلازم بين الوعي بالحقوق والالتزام بالواجبات وتسوده قيم المساواة والتسامح والاعتدال ، والحق في الحياة حق ملازم لكل شخص ولا يجوز لأحد حرمانه من ذلك تعسفاً، ويحظر تعذيب أي شخص بدنيا أو نفسيا أو معاملته معامله قاسية أو مهينة أو غير إنسانية (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) (www.nshr.org.sa).

وكما أن المملكة العربية السعودية بدستورها وشريعتها الإسلامية اهتمت بالطفل وقد ظهر اهتمامها بصورة رسمية بانضمامها لاتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٩٥م وميثاق حقوق الطفل العربي الذي تم تأسيس مجلسه عام ١٩٨٧م بمبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز للمجلس العربي للطفولة والتنمية (www.arabccd.org).

وكانت قبل ذلك معتمدة على ما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية من إرشادات وأحكام، فقد جاء اهتمام الإسلام بالطفل وعنايته وصون حقوقه في سياق اهتمامه بالإنسان وتكريمه قال تعالى : (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا) (الإسراء ، الآية ٧٠) (الدوبيي : ١٩٩٣م:٥) والله سبحانه وتعالى وصف الولد بأنه زينة الحياة الدنيا في قوله سبحانه: (المال والبنون زينة الحياة الدنيا) (الكهف ، الآية ٤٦)، وضرب لنا محمد صلى الله علية وسلم المثل الأعلى في بناء الأسرة السليمة. فكان يوصي بمعاملة الأطفال معاملة لينة ويضرب المثل الحي بنفسه، فيلاطف الأطفال ويداعبهم ويروي أن الحسن والحسين دخلا عليه وهو يصلي وكانا طفلين ، فوثب أحدهما على ظهره وهو ساجد فبقي ساجداً إلى أن نزل عن ظهره من نفسه (الخطيب، الزبادي :٢٠٠٠م : ٢٥).

كما أشار الدين الإسلامي لحقوق عديدة للطفل منها حقه في اختيار أمه حيث ورد ما رواه النسائي وأبو داود والإمام أحمد بلفظ (تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم. ومنها: تكاثروا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة) وهو حديث صحيح رواه الشافعي عن ابن عمر، كما أن للطفل الحق في حمايته وهو في بطن أمه والحرص على اختيار الاسم الحسن له.

وفي ضوء ذلك تعتبر فترة الطفولة مهمة في حياة الطفل وتشكل شخصيته وديننا الحنيف يستثمر هذه المرحلة فيعمق من خلالها واجبات الدين بالأمر بالصلاة والتعويد على الصوم وتصبيرة عليه وتأديبه وتهذيب خلقه وتنشئته تنشئة إسلامية وتعليمه علوم الحياة النافعة . وقد أظهرت نتائج دراسة الخطيب، المنتشري، (١٤٢٥هـ) أن الإسلام اهتم بالطفل قبل أن يخرج للحياة كما أن الإسلام سبق الأنظمة الحديثة بعشرات القرون في ضمان حقوق الطفل في مختلف مراحله العمرية، حيث لم تقر الأمم المتحدة وثيقة حقوق الطفل إلا عام ١٩٥٠م وأن الإسلام بمرونته وقوانينه وأحكامه قابل للتطبيق في كل مكان وزمان.

وأكدت دراسة (العتيبي، ٢٠٠٨م) على أن الشريعة الإسلامية لها قصب السبق على كافة القوانين والتشريعات في اهتمام الطفولة وحقوقه منذ ما يزيد عن ١٤ قرنا، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن حقوق الطفل في الإسلام تنطوي على حقوق أكثر عمقا وشمولا مما هي عليه من القوانين والتشريعات الوضعية .

وفي إطار وثيقة حقوق الإنسان جاء الاهتمام بالطفل في المادة الأولى بما يلي:
إن الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ومالم يبلغ سن الرشد قبل ذلك وتلزمه رعاية الأبوين والأسرة والهيئات الطبية والقانونية والتربوية والتعليمية. وقد أظهرت نتائج دراسة (القاضي، ٢٠٠٨م) حيوية موضوع حقوق الطفل وأهميته القصوى لمستقبل الطفل والعالم وأنه برغم الاهتمام العالمي بحقوق الطفل، فإن الطفل مازال يعاني من انتهاكات لحقوقه على مستويات عدة ، وعدم وجود آليات تنفيذية وقوانين ملزمة تضمن للطفل حقوقه، وضعف تطبيق الاتفاقيات الدولية

وعدم وجود جزاءات لردع التلاعب بحقوق الطفل. أيضا برغم ضمان الإسلام حقوق الطفل وكفالته لها فإن ذلك ليس جليا في حياة الطفل المسلم اليوم . وقد أشارت دراسة فهمي (٢٠٠٧م) الى انه يوجد في مجال حقوق الطفل بعض الايجابيات والسلبيات حيث تبين أن أهمية الحماية القانونية لحقوق الطفل ترجع إلى الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان – والذي اعتبر ان الطفولة جزء لا يتجزأ من النسيج العالمي لحقوق الإنسان، وان كرامة جميع أعضاء الاسرة البشرية وحقوقهم المتساوية قائمة على أساس الحرية والعدالة والسلم في العالم وكشفت النتائج أيضا أن الاتفاقيات الدولية ليست وحدها كافية لتنظيم تلك الحماية مالم تضعها الدول الأعضاء موضع التنفيذ – وأن لا تكون سيفا مسلطا على الدول بقدر ما توفر لهم كافة الوسائل المساعدة لهم، وأن تحفز الدول وخاصة الفقيرة منها أن تضع من أولوياتها حماية حقوق الطفل.

وقد نصت اتفاقية حقوق الطفل على نصوص عدة حيث كان أهمها أن الأطفال لهم الحق في الحصول على الرعاية الصحية المناسبة والتمتع بأعلى مستوى صحي ، والحق في التعليم وجعل التعليم الابتدائي الزامي ويتاح مجاني لجميع الأطفال، وفي مجال المشاركة نصت الاتفاقية على حق الطفل في المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والفنية وتشجيع توفير فرص ملائمة ومتساوية للنشاط الثقافي وأنشطة وقت الفراغ (عبد الهادي : ٢٠١١م:١٠٦٧) .

كما أكدت دراسة رسلان (٢٠٠٧) على ضرورة ضمان حق الطفل في الحصول على المعلومات وفي حرية التعبير وإبداء الرأي من خلال وسائل الإعلام حيث أن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ضمنت هذا الحق وألزمت الدولة والأسرة بمسؤوليات مشتركة تضمن توفر المعلومات بأقصى الموارد المتاحة، وأن على وسائل الإعلام دور مهم لا بتوفير المعلومات فحسب بل أيضاً بحماية الطفل من الأضرار الناجمة والمحتملة عن ممارسة هذا الحق الذي يعتبر حتمية أخلاقية وضرورة ملحة. وأكدت دراسة كوزينز وميلنر (Cousins & Milner) (2007) على تفاعل

الأخصائيين الاجتماعيين مع حقوق الطفل، ومحاولتهم دمج أصوات وتصورات الأطفال فيما يقومون به من أعمال في مجال العمل الاجتماعي. وأشارت نتائج الدراسة دعم المادة (١٢) من اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل للممارسات المرتبطة بحق الطفل في التعبير عن رأيه ووجهة نظره بعيدا عن العنف أو الإرهاب.

وتوصلت دراسة الجبرين، (٢٠٠٢م) الى أن بعض التشريعات الخاصة بحقوق الأطفال وحمايتهم لم تأخذ صفة الإلزامية وليس هناك وسيلة لإلزام الوالدين بها وبقيت متروكة لضمائرهم، حيث أصبحت الحاجة ماسة إلى رقابة مجتمعية تتمثل في بعض الجهات التنفيذية داخل المجتمع في مراقبة من يتجاهل هذه التشريعات. وأن الكثير من هذه التشريعات تأخذ صفة الفردية والتعامل مع الأطفال والصغار بشكل انفرادي، ويصاحب ذلك ضعف في التركيز على الجوانب المجتمعية والتنظيمية التي تشمل المجتمع بأكمله وتعطيه الأحقية الشرعية في التدخل عند الإخلال بهذه التشريعات، و كشفت نتائج دراسة بن سعيد – ٢٠٠٧م) أن نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة لا يعرفون أو لا يفضلون اللجوء لأي جهة يمكن أن تساعد أطفالهم في حال تعرضهم للمشكلات النفسية أو الاجتماعية. وتوصلت دراسة جوردو وآخرون (Gordo et al, 2011) أهمية العمل على تقديم البرامج التثقيفية للوالدين، وزيادة درجة وعيهم باحتياجات الطفل، ومساعدتهم على تطوير العلاقات الصحية الإيجابية بينهم وبين الأطفال. أظهرت نتائج دراسة لوكاس (Lucas, 2008) وجود العديد من التحديات التي تواجه خدمات منظمات الطفل والأسرة وأوصت بأهمية تحسين تقديم الخدمات للأسر والأطفال من السكان الأصليين. وأوضحت نتائج دراسة بلاكيس (Plackis, 2009) تعرض الأخصائيين الاجتماعيين لبعض الضغوط المصاحبة لقيامهم بدورهم الكامن في رفع التقارير المقررة حول حالات الاعتداء وسوء معاملة الأطفال في المحيط المدرسي، ولعل من أبرزها الاكتئاب والإحباط، والصدمة الثانوية. وقد أوصت الدراسة بأهمية إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المستقبلية حول الحد من مستويات الضغوط التي يقابلها الأخصائيون الاجتماعيون في ظل قيامهم بدورهم، وتقديم الخدمات المعنية

بحماية الطفل بصفة عامة، مع تسليط الضوء على حماية الطفل وحقوقه. مع أهمية عمل المديرين والزملاء على تقديم الدعم للأخصائيين الاجتماعيين في المحيط المدرسي على نحو يمكنهم من القيام بدورهم في أجواء أقل ضغطا وأكثر تفهما واحتواء واستيعابا.

وتوصلت دراسة داميكو (D'Amico, 2007) الى أن الاعتداء الجنسي على الطفل أحد أبرز المشكلات الاجتماعية التي يتعرض لها الأطفال، وتؤثر سلبيا على حياة الآلاف منهم سنويا سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، وتظهر صعوبتها وقسوتها بصفة خاصة على الأطفال الأصغر سناً. وأوضحت نتائج الدراسة أن للأخصائيين الاجتماعيين دوراً فعالاً فيما يقدمونه من محاولات لمعالجة الأثر المؤلم للاعتداء الجنسي وتداركه. وهدفت دراسة فالينزولا (Valenzuela, 2006) إلى التعرف على مدى جاهزية الأخصائيين الاجتماعيين المعنيين بتقديم خدمات حماية الطفل للعمل مع ضحايا العنف المنزلي. وأوضحت نتائج الدراسة حاجة الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بخدمات رعاية الطفل إلى التدريب والتثقيف حول حقوق المرأة والطفل، لحمايتهم من مظاهر العنف والعلاقات التعسفية. وأشارت دراسة كوزينز ووينديي (Cousins, Wendy, 2007) الى أن مهنة الخدمة الاجتماعية لا تهتم كثيراً في قضية حقوق الطفل عموماً في المجتمع .وأوضحت دراسة توبين (Tobin, 2005) وجود عدد من الصعوبات والتحديات التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في حماية الطفل، منها الأساليب الإدارية المتبعة التي تعوق نشاط الأخصائيين الاجتماعيين، والشعور بالضغوط التي قد تدفعهم إلي تغيير وظائفهم، وعدم اهتمام الأخصائيين الاجتماعيين بحقوق الطفل وحمايته لانشغالهم بالأعمال الإدارية وعدم وجود لوائح وتشريعات تنظم العمل وعدم اهتمام صناع القرار بزيادة قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على المشاركة في تقديم الأنشطة والبرامج المرتبطة بحماية الطفل وحقوقه.

وأوصت دراسة كوزينز وميلنر (2007) بأهمية عمل الأخصائيين الاجتماعيين على التوعية باحتياجات الأطفال، وتعزيز سبل حمايتهم، ودعم شعورهم بالأمان، وتعزيز استراتيجيات الاستماع إليهم، واحترام حقوقهم. وأظهرت دراسة زيبييه وآخرين (Zippay et al., 2007) ارتباط فاعلية البحوث الاجتماعية بقدرة الأخصائيين الاجتماعيين على فهم احتياجات العملاء من الأطفال والتوعية بحقوقهم. ومما لاشك فيه أن لمهنة الخدمة الاجتماعية دور كبير في تفعيل الإنسان وحقوق الطفل في المجتمعات العربية على وجه العموم والمجتمع السعودي على وجه الخصوص حيث تبلورت مهنة الخدمة الاجتماعية في تقديم البرامج والندوات والمؤتمرات التي تدعو إلى المشاركة في تفعيل حقوق الإنسان والطفل والمساعدة في الاعتراف المجتمعي الذي تسعى إليه جميع المجتمعات العربية (السلوم: ١٤٣٢هـ).

فالخدمة الاجتماعية إحدى المهن التي تمارس في مجال رعاية الطفولة بأساليب تتلاءم مع مرحلة الطفولة وخصائصها واحتياجاتها ومشكلاتها ومتطلباتها وتسعى الى رعاية الطفل بالعمل على توفير الرعاية المتكاملة والرفاهية للطفل والعمل على تحسين ظروف الأسرة والبيئة المحيطة بالطفل. وتقدم الخدمة الاجتماعية اسهاماتها وخدماتها في هذا المجال لكافة الأطفال باختلاف فئاتهم وشرائحهم وظروفهم من دون أي تحيز او تمييز حيث تعمل مع الاطفال في بيئاتهم الطبيعية والاطفال الذين يواجهون ظروفا وأوضاعاً غير طبيعية (عنان، ٢٠٠٩م). وأكدت نتائج دراسة جرين (Greene, 2009) على أن الاخصائيين الاجتماعيين في حاجة الى برامج تدريبية لتأهيلهم للعمل في مجالات حقوق الطفل.

وعلى الرغم من وجود مجموعة من الإعلانات والمواثيق الخاصة بحقوق الطفل على المستويات الدولي والعربي والمحلي لم يجد الطفل إنصافاً بعد في تفهم أوضاعه في مختلف نواحي حياته بصورة مرضية. وأشارت دراسة كوزينز ووينديي (2007) الى أن مهنة الخدمة الاجتماعية لا تهتم كثيراً في قضية حقوق الطفل عموماً في المجتمع .

وتنطلق هذه الدراسة من نظرية الدور حيث أن معظم مشكلات الطفولة تنجم عن عدم تفعيل حقوق الطفل في المجتمع بنجاح ، ووفقاً لهذه النظرية قد تعجز الخدمة الاجتماعية عن أداء دورها في تفعيل حقوق الطفل برغم نجاحها في أداء ادوارها المهنية بشكل عام .

وبناءً على ما تقدم تستوجب مشكلة الدراسة البحث خصوصاً مع تزايد التوجهات للمطالبة بحقوق الإنسان بصفة عامة والطفل بصفة خاصة إضافة إلى أن نصوص هذه الإعلانات والمواثيق التي ستفقد محتواها وتصبح غير ذات جدوى مالم تتحول إلى إجراءات عملية رغم التقدم والتطور الذي شهده العالم لتوثيق حقوق الطفل. لذا تهدف الدراسة الحالية الى الوقوف على دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي من خلال تحديد مدى معرفة الأخصائي بمواد ونصوص حقوق الطفل ، وتحديد دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل (الإنمائية – التعليمية- الصحية- المشاركة) في المجتمع السعودي ، والتعرف على المعوقات (المهنية والمجتمعية والتنظيمية) التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي بغية التوصل الى تصور مقترح لتفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي من وجهة نظر الاخصائيين الاجتماعيين والاخصائيات في بعض المدارس الابتدائية في مدينة الرياض ، ومن هنا تم تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل التالي :

ما هو التصور المقترح لدور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي ؟

أهمية الدراسة :

يمكن تحديد أهمية الدراسة في الآتي:

١- أهمية علمية:

تتمثل في دراسة قضية علمية مهمة تمسّ مرحلة الطفولة التي تعتبر من المراحل المهمة- التي تسهم في حياة الانسان وفي تشكيل شخصيته المستقبلية ، فالأطفال اليوم هم شباب الغد وقادة المستقبل وعليهم تعقد الأماني في إصلاح المجتمع وتقدمه ، وعلى الرغم من وجود مجموعة من الإعلانات والمواثيق الخاصة بحقوق الطفل على المستوى الدولي والعربي والمحلي، لم يجد الطفل إنصافاً بعد في تفهم أوضاعه في مختلف نواحي حياته بصورة مرضية ،ولم تحظ قضية حقوق الطفل باهتمام الكثير من الدراسات – في حدود علم الباحثة - في الوقت الذي تنادي فيه المنظمات الحكومية والأهلية بالاهتمام بمرحلة الطفولة التي تشكل شريحة كبيرة في المجتمع السعودي حيث بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة عشر (٣٥٪) - وفقاً لما ورد في التقرير السنوي لجمعية رعاية الطفولة لعام ٢٠١٣م- والاهتمام بحصولهم على حقوقهم أصبح مطلباً عالمياً ومحلياً لما له من أثر كبير في مستقبل المجتمعات .

٢-أهمية منهجية:

تتمثل في اتباع منهج علمي مبني على المنهج الكيفي والمنهج الكمي وينتمي إلى الدراسات الوصفية من أجل تحديد دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل والوصول الى تصور مقترح لتفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي.

٣-أهمية عملية:

تتمثل في التوصل إلى تصور مقترح يؤدي إلى تكوين صورة أمام متخذي القرار؛ لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية لحقوق الطفل في المجتمع السعودي.

أهداف الدراسة :

الهدف الرئيسي الأول : تحديد دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي من خلال الاهداف الفرعية التالية:

١- تحديد مدى معرفة الأخصائي بمواد ونصوص حقوق الطفل.

٢- تحديد دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل :

(الانمائية – التعليمية- الصحية- المشاركة) المجتمع السعودي.

٣- التعرف على المعوقات (المهنية - المجتمعية والتنظيمية) التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي.

الهدف الرئيسي الثاني : التوصل إلى تصور مقترح لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية لحقوق الطفل في المجتمع السعودي.

تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيسي الاول : ما دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي؟

ويتفرع من هذا التساؤل إلى التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما مدى معرفة الأخصائي بمواد ونصوص حقوق الطفل؟

٢- ما دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل :

(الانمائية – التعليمية –الصحية - المشاركة) في المجتمع السعودي؟

٣- ما المعوقات (المهنية- المجتمعية والتنظيمية) التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي.

التساؤل الرئيسي الثاني :ما هو التصور المقترح لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية لحقوق الطفل في المجتمع السعودي؟

مفاهيم الدراسة:

١- دور الخدمة الاجتماعية:

الخدمة الاجتماعية خدمة فنية تستهدف مساعدة الناس أفراد وجماعات لتحقيق علاقات إيجابية بينهم ومستوى أفضل من الحياة في حدود قدراتهم ورغباتهم (حبيب، حنا :٢٠١١م، ص ٤٨).

كما تعرف الخدمة الاجتماعية بأنها "مهنة إنسانية تسعى الى تحسين نوعية الحياة لكل من الافراد والأسر والجماعات والمجتمعات بتقوية قدراتهم وامكانياتهم وتمكينهم لمساعدتهم على تحقيق أهدافهم. وتعمل على مستويات متعددة وفي ضوء رسالة وأهداف وقيم وأخلاقيات مهنية ومجتمعية محددة .كما أنها تمارس في مجالات ومنظمات متعددة باستخدام منظومة علمية متكاملة للوصول للأهداف المناسبة (السيد وأخريات: ٢٠١٣م).

ويقصد بالخدمة الاجتماعية في هذه الدراسة: مهنة تطبيقه تمثل الانشطة المهنية التي يمارسها أخصائيون اجتماعيون في عدة مجالات منها مجال الطفولة، لتحقيق أهداف وقائية وعلاجية وتنموية وتساهم في تفعيل حقوق الطفل (الانمائية – التعليمية – الصحية - المشاركة) في المجتمع السعودي.

ويشير مفهوم الدور إلى مجموعة المسئوليات المهنية التي يجب أن يقوم بها الاختصاصي الاجتماعي أثناء عمله، على أن يلتزم بمبادئ المهنة عند قيامه بذلك، وتقاس كفاءة وفعالية الاخصائي الاجتماعي في ممارسة هذا الدور كلما ضاقت الفجوة بين دوره الفعلي والدور المتوقع منه (بن شلهوب، ٢٠١١م) .

ويقصد بمفهوم دور الخدمة الاجتماعية في هذه الدراسة : ما يتوقع أن تقوم به مهنة الخدمة الاجتماعية ممثلة في الاخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس من أدوار مهنية مبنية على أسس علمية ومهارات فنية تمكنهم من تفعيل حقوق الطفل (الانمائية – التعليمية- الصحية- المشاركة) في المجتمع .

ويمارس الاخصائي الاجتماعي أدوارًا عديدة ومتنوعة يختار المناسب منها طبقًا للموقف الذي أمامه، وللمشكلة التي يتعامل معها، ولنوع العملاء والمستوى الذي يعمل عليه؛ سواء على مستوى الوحدات الكبيرة، أو الوحدات المتوسطة، أو الوحدات الصغيرة (أبو النصر، ٢٠٠٩). ويقوم الاخصائي الاجتماعي بالأدوار (الوقائي – العلاجي – الاجتماعي)، وذلك كالتالي:

- **الدور الوقائي:** تعمل الخدمة الاجتماعية على ما من شأنه وقاية الأفراد من الوقوع في المشكلات والأزمات الاجتماعية، وتزيل من أمامهم ما يدفع بعضهم إلى الانحراف من جديد، بعد أن يتم علاجه وإعادته إلى السيرة الطبيعية المقبولة في الحياة الاجتماعية. وتتدخل الخدمة الاجتماعية وقائيًّا من خلال نشر الوعي العام، وتحسين مستوى المعيشة، وتطوير ظروف البيئة، وتغيير أنماط السلوك بما يساعد الأفراد والجماعات والمجتمعات على استثمار قدراتهم واستخدام طاقاتهم الذاتية للتكيف والإنتاج والإبداع.

- **الدور العلاجي:** تعمل الخدمة الاجتماعية على إعادة تأهيل العملاء (أفراد - أطفال– جماعات – مجتمعات) ليصبحوا أكثر قدرة على القيام بأدوارهم الاجتماعية، ولذلك يأخذ التدخل المهني العلاجي للخدمة الاجتماعية أبعادًا تقوم على دراسة المشكلات وتشخيصها، ووضع الخطط والبرامج العلاجية المناسبة لمواجهتها والقضاء عليها، أو الحد من تأثيراتها السلبية على الأقل، كما تعدّ برامجَ التأهيل الجسماني أو المهني أو النفسي أو الاجتماعي للأفراد ليتاح لهم استثمار قدراتهم واستخدام طاقاتهم إلى أقصى قدر ممكن.

- **الدور الإنمائي:** يتجاوز الدور الإنمائي في أهميته كلاً من الدورين الأخيرين، ويتمثل في تنمية القدرات الفردية والجماعية، وإتاحة الفرص للعملاء لفهم القيم الحقيقة للمعايير الأخلاقية؛ لأن هذه القيم والمعايير لا يمكن تلقينها، وإنما تمتص من الجو الاجتماعي المحيط بالفرد، بحيث تمتزج بتصرفاته ومشاعره وكل مقومات تفكيره وسلوكه، وتهيئ له أسباب الحرية الكافية للتعبير عن الذات

داخل المؤسسة التعليمية؛ بهدف بناء الشخصية وتدعيم مقوماتها عن طريق الممارسة الواقعية، بحيث تصبح المدرسة مجالاً لاهتمامات الطفل ودوافعه (سرحان، ٢٠٠٦)، (غرايبة، ٢٠٠٤). ويمارس الاخصائي الاجتماعي أدوارًا عديدة ومتنوعة: يختار المناسب منها طبقًا للموقف الذي أمامه، وللمشكلة التي يتعامل معها، ولنوع العملاء، وقد حاول تشارلز زاسترو Charles Zastrow رصد أهم هذه الأدوار الممكنة في: حلقة الوصل بين المؤسسة والعملاء – المدافِع – الوسيط المنشِّط – المفاوِض – الباحث – المحلل والمقوّم – الميسّر – المتحدث للجمهور (أبو النصر، ٢٠٠٩)، ويمكن أن يمارس الاخصائي الاجتماعي هذه الأدوار من خلال تأديته دوره المهني؛ سواء الوقائي أو الإنمائي أو العلاجي في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي.

وللخدمة الاجتماعية دور بارز في عدة مجالات منها مجال رعاية الطفولة سواء من المنظور الوقائي أم العلاجي أم التنموي في إطار التعامل مع المشكلات التي تواجه الأطفال والمترتبة على عدم اشباع الاحتياجات بالإضافة الى التعامل مع الظروف والعوامل المجتمعية المؤدية الى المواقف الاشكالية، ويمكن تحديد الخدمات المهنية في ثلاث أنواع من الخدمات (السيد وأخريات: ٢٠١٣، ص١٩٩) على النحو التالي:

١- **الخدمات التدعيمية** : ويقصد بها هي الجهود والخدمات التي يقدمها الأخصائي الاجتماعي للأطفال الذين يعيشون مع أسرهم الطبيعية التي عجزت عن تقديم الرعاية المطلوبة لهم وبالتالي أصبحوا يعانون من مشكلات كثيرة أهمها سوء العلاقات الأسرية سواء كانت بين الطفل ووالديه أو بين الطفل وإخوته وما يترتب عليها صراع بين الإخوان والأخوات وغيرها من المشكلات التي تحتاج إلى خدمات تدعيميه يقوم بها الأخصائي الاجتماعي سواء مع الأطفال أو مع أسرهم من خلال مؤسسات الخدمات الاجتماعية لرعاية الطفولة ومنها على سبيل المثال عيادات توجيه الأطفال التي يحاول الأخصائي من خلالها تكوين علاقة مهنية قوية معهم

مبنية على الثقة والاحترام والتقدير. وعندما يثقون فيه يستجيبون لإرشاداته وتوجيهاته ومن ثم ينجحون في تدعيم علاقاتهم بوالديهم وتتم عملية التنشئة الاجتماعية بالصورة المناسبة . ويقدم الأخصائي الاجتماعي خدماته بالأسلوب المهني باستخدام الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية بمستوياتها المختلفة.

٢- **الخدمات المكملة:** يقصد بها الخدمات التي تقدم للأسرة أو للأطفال عن طريق مؤسسات أخرى غير مؤسسات التي تقدم الخدمات التدعيمية وبالتالي تكون خدماتها مختلفة عن الخدمات التدعيمية ولو أن النوعين من الخدمات متداخلان وكلاهما يكمل الأخر.

فمثلاً الأطفال الذين عجزت الأسرة عن إشباع احتياجاتهم المختلفة بسبب العجز الاقتصادي قد يتعرضون لكثير من مشكلات الطفولة وعندئذ تتدخل الخدمة الاجتماعية بخدماتها التكميلية وتقدم العون والمساعدة لرب هذه الأسرة بحيث يعالج العجز الاقتصادي وتصبح الأسرة قادرة على إشباع احتياجات الطفولة وبالتالي مساعدة رب الأسرة لممارسة مسئولياته والنجاح في أداء أدواره.

٣- **الخدمات البديلة:** الجهود والخدمات التي تقدمها الخدمة الاجتماعية للأطفال الذين حرموا من رعاية الأسر الطبيعية مثل أطفال البيوت المحطمة بسبب الكوارث والحروب والوفاة والطلاق والأطفال اليتامى الذين لا يجدون من يعيلهم وأصبحوا بلا مأوى. ومن الخدمات البديلة التي يمكن للخدمة الاجتماعية توفيرها لتلك الفئات: رعاية الطفولة عن طريق الأسرة البديلة مثل الحضانة الدائمة للأطفال (التبني) والحضانة المؤقتة للأطفال والأسر الحاضنة والأم الحاضنة ورعاية الطفل بالمؤسسات الاجتماعية.

٢-حقوق الطفل:

لغوياً، تشير كلمة الحق إلى الشيء الذي له أساس منطقي أو أدبي أو تعني حيازة شيء يحميه القانون. ويرى علماء القانون أن الحق ادعاء مؤسس أو معترف به

شرعياً يدعى من قبل ذات شرعية مثل الدولة أو شخصية قانونية أو جمعية أهلية. ويرى علماء الاجتماع أن الحق تبرير قانوني يتيح للفرد القيام بسلوك معين أو مطالبة الآخرين باتباع سلوك محدد يتصل به. (السنهوري ، ٢٠٠٧).

ويقصد بحقوق الطفل في هذه الدراسة: الحقوق المنصوص عليها في المواثيق والقوانين الدولية، وتتضمن: الحقوق الانمائية والتعليمية والصحية والحق في المشاركة.

الطفل لغةً : من الفعل الثلاثي طَفَلَ ، والطَّفل: هو النبات الرخص، والرخص الناعم والجمع طفال وطفول والطفل والطفلة: الصغيران. والصبي يدعى طفلاً حين يسقط من بطن أمه إلى أن يحتلم (ابن منظور ، د.ت).

ويُعرف الطفل بأنه " عالم من المجاهيل المعقدة كعالم البحار الواسع الذي كلما خاضه الباحثون، كلما وجدوا فيه كنوزاً وحقائق علمية جديدة لا زالت مخفية عنهم لضعف وضيق في إدراكهم المحدود من جهة ، واتساع نطاق هذا العالم من جهة أخرى" (جبار، ١٩٩٧، ص ٩٤).

ويقصد بالطفل في هذه الدراسة: هم الفئة العمرية من (٥- ١٢سنه) لها خصائصها واحتياجاتها في المرحلة التعليمية الابتدائية أو في رياض الاطفال، ولهم الحق في أن ينموا في بيئة تحميهم وتساعد على تنشئتهم أصحاء جسدياً وعقلياً واثقين من أنفسهم محترمين ذاتهم.

٣- إتّفاقيّة حقوق الطفل:

تم اعتماد اتّفاقية حقوق الطفل بالإجماع من الجمعيّة العامة للأمم المتّحدة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ وقد دخلت حيّز النفاذ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. إنّ الاتفاقيّة التي تضمّ ٥٤ مادّة، هي صكّ شامل يحدّد الحقوق التي تعرّف عن المبادئ العامّة والمعايير الخاصّة بالطفل. وهي تقدّم للأطفال حقوق الإنسان والحريّات الأساسيّة كما أنّها تأخذ بعين الاعتبار حاجتهم إلى المساعدة والحماية الخاصّة

نظراً إلى إمكانيّة تعرّضهم للأذى. وقد كانت هذه المعاهدة الدوليّة الأولى لحقوق الإنسان التي تشمل الحقوق المدنيّة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن مستند واحد شامل. إن اتفاقية حقوق الطفل هي حالياً الصك الدولي الخاص بحقوق الإنسان الذي صادق عليه أكبر عدد من الدول. صادقت المملكة العربية السعودية على اتفاقية حقوق الطفل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٧) في ١٦/ ٠٤/ ١٤١٦هجرية (١١ سبتمبر ١٩٩٥) . ومن التدابير المتخذة لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل: انضمت المملكة لهذه الاتفاقية عام ١٩٩٦ وقامت بـ:

- نشر مواد الاتفاقية على أوسع نطاق في وسائل الإعلام والمدارس والجهات الحكومية والقضائية.
- تقديم تقارير المملكة ومناقشتها أمام لجنة حقوق الطفل.
- قامت اللجنة الوطنية للطفولة بوضع استراتيجية لحقوق الطفل.
- وضع استراتيجيات لمحاربة تشغيل الأطفال أو استغلالهم للتسول.
- الانضمام للصكوك الدولية ذات العلاقة ومنها: اتفاقية العمل رقم ١٨٢ (أسوأ أشكال عمل الأطفال)، واتخذت إجراءات عديدة لإنفاذ هذه الاتفاقية منها عدم السماح بتشغيل من هم دون الخامسة عشر.

(http://www.crin.org/resources/infodetail.asp?ID=19579.)

حدّدت لجنة حقوق الطفل أربعة مبادئ عامة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تنفيذ كلّ مواد الاتفاقية:

- عدم التمييز (المادة ٢): يجب احترام حقوق كلّ طفل من دون أي نوع من أنواع التمييز.
- مصالح الطفل الفضلى (المادّة ٣): يولى الاعتبار الأوّل لمصالح الطفل الفضلى في كافّة الأعمال المتعلّقة بالأطفال.
- الحقّ في الحياة والبقاء والنمو (المادة ٦): لكلّ طفل حق أصيل في الحياة، ويجب أن يُكفل إلى "أقصى حد ممكن" بقاء الطفل ونموه.

- احترام آراء الطفل (المادة ١٢): يحق للطفل التعبير عن آرائه بحرية ويجب الأخذ بآراء الطفل بعين **الاعتبار** (دليل للمنظمات غير الحكومية من أجل إعداد التقارير للجنة حقوق الطفل، ٢٠٠٦م).

أهم المنظمات التي تهتم بالطفل وحقوقه:

١- صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، أو ما يعرف باليونيسف (UNICEF):

وهي منظمة دولية تهدف إلى مساعدة المنظمات الحكومية على أن تخطط وتطور وتوسع من الخدمات الاجتماعية في المجالات المرتبطة برعاية الطفولة.

٢- منظمة المجلس العربي للطفولة والتنمية:

منظمة إنمائية عربية غير حكومية ذات شخصية اعتبارية تعمل في مجال الطفولة، وقد جاء تأسيس المجلس عام ١٩٨٧بمبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز رئيس المجلس بناءً على التوصية الصادرة من مؤتمر الطفولة والتنمية الذي عقد بتونس عام ١٩٨٦ الذي عُقد تحت رعاية جامعة الدول العربية، ويتخذ المجلس من مدينة القاهرة مقرا له، وتنظم علاقة المجلس بدولة المقر اتفاقية خاصة لهذا الغرض تحدد شخصيته ووضعه القانوني مع وزارة الخارجية المصرية (هيئة دبلوماسية). يهدف المجلس إلى تشجيع وتبنى وتنمية الأفكار والدراسات والمشاريع والتشريعات والسياسات الهادفة إلى تفعيل حقوق الطفل، ودمجها ضمن خطط ومشاريع التنمية.

٣- اللجنة الوطنية السعودية للطفولة التي تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

قامت المملكة بإنشاء اللجنة الوطنية السعودية للطفولة والتي تأسست عام ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٩ م وهو العام الدولي للطفل، بموجب موافقة صاحب السمو الملكي نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٠٠٣ م/ ٥ وتاريخ ١٣٩٨ هـ ، تأكيدا على اهتمام المملكة العربية السعودية بالطفولة، ورغبة في تطوير وتعزيز أوجه الرعاية التي تقدم للأطفال. تهدف اللجنة الوطنية للطفولة إلى وضع السياسة العامة

لرعاية الطفولة في المملكة العربية السعودية والتخطيط لبرامج الأطفال واحتياجاتهم، والتنسيق بين جهود الجهات الحكومية والأهلية المعنية بشؤون الطفولة في المملكة العربية السعودية.

٣- **مفهوم تفعيل:** أن لفظ تَفعيل: (اسم) مصدر فَعَّلَ تَفْعِيلُ بَيْتِ شِعْرٍ : تَقْطِيعُهُ تفعيل الامر : جعله فاعلا وواقعاً (www.almaany.com) .

ويقصد بتفعيل في هذه الدراسة : تحقيق حقوق الطفل (الانمائية – التعليمية- الصحية- المشاركة) وجعلها واقعاً فاعلاً في المجتمع السعودي .

نظريات الدراسة :

١- نظرية الدور :

استخدم مفهوم الدور في العديد من العلوم والمجالات ، وهو مستعار أصلاً من علم المسرح ويميز سلوك الممثل في المسرح ويبين سلوكه الاعتيادي ، حيث يلعب كل شخص دور معين أو شخصية معينة داخل الرواية .

والفكرة الاساسية لهذه النظرية تقوم على أساس كل فرد يشغل مركزاً اجتماعياً في السلم الاجتماعي، وهذا المركز يحتم على الشخص الذي يشغله مجموعة من الحقوق والالتزامات التي تنظم تفاعله مع الاشخاص الآخرين الذين يشغلون مراكز اجتماعية أخرى (الدهيمان ، ٢٠٠٩، ص ٣٤). ويعرف الدور بأنه " نمط من الأفعال أو التصرفات التي يتم تعلمها إما بشكل مقصود أو بشكل عارض ؛ والتي يقوم بها شخص ما في موقف يتضمن تفاعلاً (بدران ، ٢٠٠٣ ،ص ٣١٤) . والدور لا يعني سلوكاً واحداً بل العديد من الأدوار الفرعية ، وهذه التوقعات قد تكون من المجتمع أو المحيطين بالفرد (منقريوس ، ٢٠٠٩، ص٢٦) . فالفرد أثناء تفاعله مع الآخرين في الموقف يتوقع مجموعة من الأفعال يؤديها الآخرون ، ويمارس نشاطه مقتدياً بهذه التوقعات لكي ينال موافقة الغير (عطية ، ٢٠٠٤، ص ١٩).

وتؤكد نظرية الدور من المجتمع عبارة عن مجموعة مراكز اجتماعية مترابطة ومتضمنة أدواراً اجتماعية يمارسها الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز. وتستند كذلك على مفهوم التوقعات المتصلة بهذه المراكز الاجتماعية أنواعاً مختلفة من التوقعات التي تحدد تصرفات الأفراد وتتصل ببعضها لتكون شبكة من العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع. وقد حدد منظرو هذه الفكرة – نظرية الدور – ثلاث تصنيفات من التوقعات وهي كالتالي:

١- **التوقعات السلفية:** وهي تلك التي تنطوي على عدة قواعد اجتماعية تحدد سلوك الفرد وتوضح له كيفية التصرف حسبها والظروف التي تخضع لها وهي موجودة قبل وجود الفرد. ويلاحظ هذا في مجموعة القواعد والنظم والمعايير الثقافية الموروثة لدى أبناء المجتمع في صور متعددة من الحياة الاجتماعية كالمثل والتشبيه والنمط السلوكي الشائع حقوق الانسان وحقوق الطفل و وغير ذلك.

٢- **توقعات الآخرين :** عندما يشترك الفرد في عملية التفاعل الاجتماعي مع أفراد آخرين أو مع وضعية اجتماعية معينة، يأخذ الفرد بنظر الاعتبار تقييم واحكام الآخرين الذين يتفاعل معهم لأن الفرد ينطلق في تفاعله مع الآخر ومن خلال مجموعة النظم والقواعد الاجتماعية المنظمة لحركة الأفراد وتفاعلهم، ولأن التوقعات التي ينتظر الفرد من الآخر هي نفسها التي ينتظرها الآخر من الفرد لأن المنطلق الأخلاقي والاجتماعي يعد واحداً لكل منهما في المجتمع نفسه مع الاختلاف في الفروق الفردية والانفعالية للأفراد. فعلى سبيل المثال لو التزم الأخصائي الاجتماعي بتفعيل حقوق الطفل ينتظر من الاسرة أن تلتزم بما ورد في وثيقة حقوق الطفل.

٣- **توقعات المجتمع العام :** وهي التي قد تكون حقيقية أو وهمية يتصورها الفرد. وتعمل بمثابة أحد وسائط الضبط الاجتماعي في ضبط ومراقبة سلوك الفرد لأن الفرد يشعر ان المجتمع يتوقع منه مجموعة من السلوكيات أو التصرفات أو الأفعال في مواقف مختلفة وأوقات مختلفة حددها التراث والعرف الاجتماعي. وهو

بذلك يلتزم بها حتى أنها في بعض الأحيان تكون هذه التوقعات نوعاً من الأوصاف التي تدور في مخيلة الفرد حينما يكون التزام الفرد بنظم المجتمع عالياً جداً. وهذا هذا في الأرياف والتجمعات المغلقة، حيث يقدم الفرد ما يقرر المجتمع وينصاع لما يمكن أن يكون نوعاً من الأمر أكثر من بحثه عن مصلحته الشخصية أو حريته www.forum.ok-eg.com. وهو ما نتوقعه من الاخصائي الاجتماعي في المدارس الابتدائية ورياض الأطفال من تفعيل بحقوق الطفل في المجتمع . ومن هنا يلاحظ أن نظرية الدور من النظريات المهمة لتفعيل الخدمة الاجتماعية لحقوق الطفل في المجتمع السعودي بما يحقق الانسجام والتوافق بينهما. ولو حاولنا تفسير دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع لقلنا: إن الخدمة الاجتماعية نسق من المعرفة النظرية والميدانية والمبادئ المهنية والوسائل الفنية ، وهذا الدور الذي تقوم به هو الدور الممارس الفعلي للخدمة الاجتماعية.

٢-نظرية الفعالية:

الفعالية لفظ حديث في اللغة العربية ولم يستعمل بكثرة قبل انتشاره في كتب الإدارة، فهو مقترن بالتراث الإداري ومشتق من لفظ فعّال، والمعنى اللغوي للفظ فعال هو : كثير الفعل، أي صفة تدل على المبالغة في كثرة تكرار الفعل، وهو معنى بعيد عن المعنى الشائع في كتب الإدارة (النمر وحمزاوي، ١٩٨٦: ٢- ٣). فمفهوم الفعالية يتردد كثيراً، ويعتبر برنارد أول من حاول تعريف الفعالية. حيث اعتبر أن النشاط يكون فعالاً إذا ما نجح في تحقيق الهدف المحدد له، ومن الواضح أن برنارد يركز على عنصر الهدف كمؤشر رئيس للفعالية ، ويعرفها جبسون بأنها " القدرة على تحقيق الأهداف في حدود الموارد المتاحة " (الشلهوب ، ٢٠٠٧). ويعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية الفعالية بأنها " الظاهرة التي تقوم على القدرة على إنتاج أثر حاسم في زمن محدد" كما يقصد بهذه الكلمة حالة وضع قائمة فعلاً . (بدوي، ١٩٨٦: ١٢)

وهناك من عرف الفعالية على أنها "الوصول إلى الأهداف والنتائج المرغوبة" (المنيف، ١٩٨٣: ٢٣١) حيث تهتم الفعالية بضمان تحقيق الأهداف المرغوبة، فبلوغ الأهداف الواضحة التي تصور رغبات المجتمع وتطلعاته واختيار أفضل البدائل للوصول إلى تلك الأهداف هي الفعالية بذاتها.

وفي ضوء ما سبق نستطيع القول : إن الفعالية تقاس بتحقيق الأهداف أو تحقيق النتائج التي تنسجم مع الأهداف .

معايير الفعالية : إذا كان العلماء مختلفين حول تعريف الفعالية، كان اختلافهم أكبر عمقاً حول معاييرها. وهناك اتجاه يرى ضرورة توحيد أسس ومتغيرات قياس كل من الكفاءة والفعالية مع تباين المحكات التطبيقية المرجعية المستخدمة لقياس كل منهما. ولعل أهم المتغيرات المشتركة التي تتصل بكل منهما ما يلي : القدرة - السرعة – الاستمرارية – السهولة - العلاقات الإنسانية (مختار، ١٩٩٩: ٢٣٧) .

المداخل والنظريات المفسرة للفعالية: لقد تعددت المداخل والنظريات المفسرة للفعالية ومنها مدخل الأهداف و المدخل الاجتماعي السياسي ومدخل التنافس ومدخل المناخ التنظيمي ومدخل النظم. وعلى الرغم من تعدد المداخل ومن المداخل المناسبة للدراسة الحالية مدخل الأهداف الذي يعالج الفعالية بالتركيز على النتائج أي الأهداف التي نرغب في تحقيقها. وتنطلق فلسفة هذا المدخل من مقولة أساسية هي أن الهدف هو عبارة عن نتيجة يراد الوصول إليها بمستوى معين وفي وقت محدد ومواصفات معينة. ولكل منظمة هدف أو مجموعة أهداف تسعى لتحقيقها، وهذه الأهداف هي التي تبرز وجودها واستمراريتها في المجتمع، حيث يجب أن تلبي هذه الأهداف احتياجات ورغبات المجتمع (عبدالحميد، ١٩٨٨: ٢).

الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- نوع الدراسة و المنهج المستخدم:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية وهي الطريقة التي يعتمد عليها الباحثون في الحصول على معلومات وافية ودقيقة وتصور للواقع الاجتماعي ، والذي يؤثر في كافة الأنشطة الثقافية والسياسية والعلمية وتسهم في تحليل ظواهره .وتهدف إلى وصف ظواهر أو أحداث معينة وجمع الحقائق والمعلومات عنها ووصف للظروف الخاصة وتقرير لحالتها كما توجد عليه في الواقع .واستخدمت هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة وهو في الغالب يستخدم في الدراسات التربوية والاجتماعية والسبب لان كثير من المشاكل التي تواجه الأبحاث يتعذر مواجهتها اوحلها علمياً بدون الالتجاء إلى أسلوب اختيار العينة.

٢-عينة الدراسة ومجتمعها:

تم أخذ عينة ممثلة للمدارس ولتحديد وضبط مجتمع الدراسة بدقة ؛ فقد استخدمت الباحثة أحد أنواع العينات العشوائية الاحتمالية وهي العينة العشوائية العنقودية لمناسبتها لمجتمع الدراسة ؛ حيث تتعامل مع كل المجتمعات المتجانسة بغض النظر عن كونها مجتمعات صغيرة أو كبيرة بشرط ان يكون مجتمع الدراسة موزعاً في أكثر من مكان جغرافي (الضحيان ، حسن، ٢٠٠٢م، ص ٢٧٣). وقد تم اختيار (١٥٠) مدرسة وروضة أطفال **عمدياً** من جميع مناطق مدينة الرياض (شمال – شرق – غرب – جنوب) بلغت عدد المدارس الابتدائية للبنين والبنات الحكومية والخاصة (٦٩٤)، وبلغ عدد مدارس رياض الأطفال (٣١٣) مدرسة بحسب تقارير الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (http://www.arriyadh.com) وبحساب (١٥٪) من حجم مجتمع الدراسة البالغ (١٠٠٧) مدرسة وروضة أطفال ، تم تحديد العينة للدراسة الحالية في (١٥٠) .

٣-مجالات الدراسة :

المجـال البشـري :عينـة مـن الاخصـائيين الاجتمـاعيين والاخصـائيات الاجتماعيات البالغ عددهم (١٤٠) العاملين في المدارس الابتدائية ورياض الاطفال المختارة لتطبيق الدراسة في مدينة الرياض.

المجال المكاني : عدد (١٥٠) من المدارس الحكومية والاهلية ورياض الاطفال في مدينة الرياض وتم استبعاد (١٠) مدارس لعدم تجاوبها ، والمتبقي (١٤٠) الباقية فتم اعتمادها في الدراسة .

المجال الزمني : فترة جمع البيانات التي استغرقت من:١٤٣٤/١٢/٢٢هـ إلى: ١٤٣٥/٢/١٩هـ.

٤- أداة الدراسة :

تعد الاستبانة الأداة المناسبة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة. وقامت الباحثة بتصميمها بالاستفادة من الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة ، وقد تضمن الاستبيان المحاور التالية / المحور الأول البيانات الأولية ويتضمن: العمر ، الجنس ، التخصص العلمي ، المسمى الوظيفي ، المجال المدرسي الذي يعمل به الأخصائي الاجتماعي ، الخبرة في العمل ، جهة العمل ، موقع المدرسة في مدينة الرياض ، أما المحور الثاني فقد تضمن مدى معرفة الاخصائي الاجتماعي بمواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وقد تضمن المحددات التالية :هل تم الاطلاع على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ، وماهي أسباب عدم الاطلاع ، وهل حضر دورات تدريبية في مجال حقوق الطفل ، وماهي الدورات التي حضرها، وما مدى الاستفادة منها .ويليها المحور الثالث متضمن دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي ومنها (الحقوق الإنمائية جاءت ١٢عبارة، حق المشاركة في المجتمع بـ٧ عبارات ، الحقوق التعليمية بـ٨ عبارات ، الحقوق الصحية بـ ٨ عبارات)أما المحور الرابع فقد تضمن المعوقات التي

تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي وتضمن محددات (المعوقات المهنية جاءت بـ ٩ عبارات ، المعوقات المجتمعية والتنظيمية بـ ٩ عبارات)

وختم بالمحور الخامس الذي تضمن : مقترحات تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي .

ومن ثم قامت بالإجراءات التالية للتحقق من صدق الادة وثباتها :

صدق أداة الدراسة :

الصدق الظاهري للأداة :للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على مجموعة من المحكمين ، وفي ضوء آرائهم قامت الباحثة بإعداد أداة هذه الدراسة بصورتها النهائية.

صدق الاتساق الداخلي للأداة :بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قامت الباحثة بتطبيقها ميدانياً وعلى بيانات العينة قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة كما توضح ذلك الجداول التالية :

الجدول رقم (١)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	٠.٩٢٥❖❖	٧	٠.٩٥٥❖❖
٢	٠.٩٠٦❖❖	٨	٠.٩٠٠❖❖
٣	٠.٧٤١❖❖	٩	٠.٩٣٠❖❖
٤	٠.٨٧٣❖❖	١٠	٠.٩٢٥❖❖
٥	٠.٩٣٠❖❖	١١	٠.٩٣٠❖❖
٦	٠.٧٥٦❖❖	١٢	٠.٩٣١❖❖

يلاحظ ❖❖ دال عند مستوى الدلالة ٠.٠١ فأقل

الجدول رقم (٢)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	٠.٩٣٢❖❖	٥	٠.٩٨٠❖❖
٢	٠.٨٩٤❖❖	٦	٠.٩٦٥❖❖
٣	٠.٩٠٧❖❖	٧	٠.٩٨٠❖❖
٤	٠.٩٥٥❖❖	-	-

يلاحظ ❖❖ دال عند مستوى الدلالة ٠.٠١ فأقل

الجدول رقم (٣)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	٠.٨٤١◆◆	٥	٠.٩٣٢◆◆
٢	٠.٩٣٧◆◆	٦	٠.٨٠٩◆◆
٣	٠.٩٤٨◆◆	٧	٠.٩٥٠◆◆
٤	٠.٩٢٨◆◆	٨	٠.٩٦١◆◆

يلاحظ ◆◆ دال عند مستوى الدلالة ٠.٠١ فأقل

الجدول رقم (٤)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الرابع بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	٠.٩٢٥◆◆	٥	٠.٩٥٦◆◆
٢	٠.٨٤٦◆◆	٦	٠.٩٤٤◆◆
٣	٠.٩٦١◆◆	٧	٠.٩٣٨◆◆
٤	٠.٩٥١◆◆	٨	٠.٩٧٥◆◆

يلاحظ ◆◆ دال عند مستوى الدلالة ٠.٠١ فأقل

الجدول رقم (٥)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الخامس بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	٠.٩٥٠❖❖	٦	٠.٩٤٠❖❖
٢	٠.٩٥٤❖❖	٧	٠.٨٧٠❖❖
٣	٠.٩٧٢❖❖	٨	٠.٩٥٣❖❖
٤	٠.٩٧٧❖❖	٩	٠.٩٥٠❖❖
٥	٠.٩٤١❖❖	-	-

يلاحظ ❖❖ دال عند مستوى الدلالة ٠.٠١ فأقل

الجدول رقم (٦)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور السادس بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	٠.٩٠٢❖❖	٦	٠.٩٦٩❖❖
٢	٠.٩٤٧❖❖	٧	٠.٩٤٩❖❖
٣	٠.٩٤٧❖❖	٨	٠.٩٣٠❖❖
٤	٠.٩٦٧❖❖	٩	٠.٩٣٨❖❖
٥	٠.٩٦٥❖❖	-	-

يلاحظ ❖❖ دال عند مستوى الدلالة ٠.٠١ فأقل

يتضح من الجدول رقم (١ – ٦) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محاورها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوي الدلالة (٠.٠١) فأقل مما يدل على صدق اتساقها مع محاورها.

ثبات أداة الدراسة :

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) استخدمت الباحثة (معادلة ألفا كرونباخ) ((Cronbach's Alpha (α)) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، والجدول رقم (٧) يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة.

جدول رقم (٧)

معامل ألفا كرو نباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

محاور الاستبانة	عدد العبارات	ثبات المحور
دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق الإنمائية)	١٢	٠.٨٦٨٣
دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (حق المشاركة في المجتمع)	٧	٠.٨٧٨٥
دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق التعليمية للطفل)	٨	٠.٧٦٧٣
دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق الصحية)	٨	٠.٨٧٩٦
المعوقات المهنية	٩	٠.٨٨٤٨
المعوقات المجتمعية والتنظيمية	٩	٠.٨٨١٧
الثبات العام	٥٣	٠.٨٩١٩

يتضح من الجدول رقم (٧) أن معامل الثبات العام عال حيث بلغ (٠.٨٩١٩) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة .

أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS).

تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها:

اولا: وصف أفراد عينة الدراسة:

جدول رقم (٨)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
اقل من ٢٥ سنة	٤٣	٣٠.٧
من ٢٥ الى اقل من ٣٥ سنة	٣٤	٢٤.٣
من ٣٠ الى اقل من ٤٥ سنة	٤٥	٣٢.١
من ٤٥ الى اقل من ٥٠ سنة	١٥	١٠.٧
من ٥٠ سنة فاكثر	٣	٢.١
المجموع	١٤٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٨) أن (٤٥) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٣٢.١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من ٣٠ إلى أقل من ٤٥ سنة وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٤٣) منهم يمثلون ما نسبته ٣٠.٧٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم أقل من ٢٥ سنة، مقابل (٣٤) منهم يمثلون ما نسبته ٢٤.٣٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من ٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة، و (١٥) منهم يمثلون ما نسبته ١٠.٧٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من ٤٥ إلى أقل من ٥٠ سنة، و (٣) منهم يمثلون ما نسبته ٢.١٪ من إجمالي أفراد عينة

الدراسة أعمارهم من ٥٠ سنة فأكثر. وتشير هذه النتيجة الى أن (٨٧٪) من الأخصائيين الاجتماعيين في مرحلة الشباب مما قد يسهل تقبلهم للتغيير والاطلاع على متغيرات المجتمع الحديثة ومنها الاعتراف بحقوق الانسان بشكل عام وحقوق الطفل بشكل خاص .

جدول رقم (٩)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
انثى	١١٠	٧٨.٦
ذكر	٣٠	٢١.٤
المجموع	١٤٠	٪١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٩) أن (١١٠) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٧٨.٦٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة إناث وهن الفئة الأكثر من أفراد الدراسة ، بينما (٣٠) منهم يمثلون ما نسبته ٢١.٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة ذكور .

جدول رقم (١٠)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
جامعي	١٣١	٩٣.٦
فوق جامعي	٩	٦.٤
المجموع	١٤٠	٪١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٠) أن (١٣١) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٩٣.٦٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي جامعي وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٩) منهم يمثلون ما نسبته ٦.٤٪ من إجمالي أفراد

عينة الدراسة مؤهلهم العلمي فوق الجامعي وذلك يعود الى ان متطلبات وظيفة الاخصائي الاجتماعي تتطلب درجة البكالوريوس .

جدول رقم (١١)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة
خدمة اجتماعية	٧٤	٥٢.٩
علم اجتماع	٢٣	١٦.٤
علم نفس	١٨	١٢.٩
اخرى	٢٥	١٧.٩
المجموع	١٤٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١١) أن (٧٤) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٥٢.٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة تخصصهم خدمة اجتماعية وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٢٥) منهم يمثلون ما نسبته ١٧.٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة لهم تخصصات أخرى، مقابل (٢٣) منهم يمثلون ما نسبته ١٦.٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة تخصصهم علم اجتماع، و (١٨) منهم يمثلون ما نسبته ١٢.٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة تخصصهم علم نفس .

جدول رقم (١٢)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
مرشد طلابي	٥٢	٣٧.١
اخصائي نفسي	٩	٦.٤
اخصائي اجتماعي	٦	٤.٣
اخرى	٧٣	٥٢.١
المجموع	١٤٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن (٧٣) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٥٢.١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة لهم مسميات وظيفية أخرى وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٥٢) منهم يمثلون ما نسبته ٣٧.١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي مرشد طلابي ، مقابل (٩) منهم يمثلون ما نسبته ٦.٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي أخصائي نفسي، و(٦) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٣٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي أخصائي اجتماعي. تشير هذه النتائج إلى قلة عدد المتخصصين الاجتماعيين الذين يمارسون دورهم في المجال المدرسي مما قد ينعكس سلباً على المهنة وأدائها لأدوارها المهنية، وعدم اعتراف وزارة التربية والتعليم بمسمى أخصائي اجتماعي .

جدول رقم (١٣)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المجال المدرسي

المجال المدرسي	التكرار	النسبة
رياض اطفال	٣٥	٢٥.٠
ابتدائي	١٠٥	٧٥.٠
المجموع	١٤٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٣) أن (١٠٥) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٧٥.٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة مجالهم المدرسي ابتدائي وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٣٥) منهم يمثلون ما نسبته ٢٥.٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة مجالهم المدرسي رياض أطفال. وقد يعود ارتفاع نسبة المدارس الابتدائية مقابل مدارس رياض الاطفال الى ان التعليم قبل المرحلة الابتدائية غير الزامي في المجتمع السعودي مما ترتب علية قلة عدد مدارس رياض الأطفال .

جدول رقم (١٤)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الخبرة في العمل الحالي

الخبرة في العمل الحالي	التكرار	النسبة
اقل من خمس سنوات	٨٠	٥٧.١
من ٥ الى اقل من ١٠ سنوات	٢١	١٥.٠
من ١٠ الى اقل من ١٥ سنة	١٥	١٠.٧
من ١٥ الى اقل من ٢٠ سنة	١٧	١٢.١
من ٢٠ سنة فاكثر	٧	٥.٠
المجموع	١٤٠	٪١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٤) أن (٨٠) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٥٧.١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم في عملهم الحالي أقل من خمس سنوات وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٢١) منهم يمثلون ما نسبته ١٥.٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم في عملهم الحالي من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات، مقابل (١٧) منهم يمثلون ما نسبته ١٢.١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم في عملهم الحالي من ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة، و (١٥) منهم يمثلون ما نسبته ١٠.٧٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم في عملهم الحالي من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة، و (٧) منهم يمثلون ما نسبته ٥.٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم في عملهم الحالي من ٢٠ سنة فأكثر. تبين من نتائج الدراسة أن غالبية المبحوثين الذين يشكلون أكثر من نصف العينة لديهم خبرات تؤهلهم لأداء أعمالهم .

جدول رقم (١٥)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير جهة العمل

جهة العمل	التكرار	النسبة
حكومي	٧٤	٥٢.٩
خاص	٦٦	٤٧.١
المجموع	١٤٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٥) أن (٧٤) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٥٢.٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة جهة عملهم حكومية وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٦٦) منهم يمثلون ما نسبته ٤٧.١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة جهة عملهم خاص ، وقد يعود ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الحكومي الى مجانية التعليم في السعودية وزيادة عدد المدارس الحكومية مقابل الخاصة.

جدول رقم (١٦)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير موقع المدرسة في مدينة الرياض

موقع المدرسة	التكرار	النسبة
شمال	٣٠	٢١.٤
شرق	٦٥	٤٦.٤
غرب	٣٠	٢١.٤
جنوب	١٥	١٠.٧
المجموع	**١٤٠**	**١٠٠٪**

يتضح من الجدول رقم (١٦) أن (٦٥) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٤٦.٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة موقع مدرستهم شرق مدينة الرياض وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٣٠) منهم يمثلون ما نسبته ٢١.٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة موقع مدرستهم شمالي مدينة الرياض ، مقابل (٣٠) منهم يمثلون ما نسبته ٢١.٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة موقع مدرستهم غرب مدينة الرياض، و (١٥) منهم يمثلون ما نسبته ١٠.٧٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة موقع مدرستهم جنوبي مدينة الرياض .

جدول رقم (١٧)

الاطلاع على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل

الاطلاع على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل	التكرار	النسبة
نعم	٦٠	٤٢.٩
لا	٨٠	٥٧.١
المجموع	١٤٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٧) أن (٨٠) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٥٧.١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة لم يطلعوا على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٦٠) منهم يمثلون ما نسبته ٤٢.٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة اطلعوا على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. ومن الملاحظ وجود فارق بسيط بين كلا النسبتين في من تم اطلاعهم أو لم يتم اطلاعهم حيث توضح لنا هذه النتيجة بأنه يجب تدريب الأخصائيين الاجتماعين العاملين في المدارس الابتدائية ورياض الأطفال في كيفية الحصول على مصادر مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. وتتفق هذه النتائج مع إحدى الدراسات السابقة التي هدفت إلى التعرف على مدى وعي الأخصائي الاجتماعي بوجود الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. كما قامت بتوجيه

الضوء على الصعوبات والعوائق التي قد تحد من تفعيل تلك الاتفاقية . (الدالي، ٢٠٠٩)

وتخالف نتائج الدراسة الحالية نتائج إحدى الدراسات السابقة التي ترى أن مواد ونصوص الاتفاقية الدولية ليست وحدها كافية لتنظيم حماية الطفل مالم تضعها الدولة موضع التنفيذ. لذا يجب الحرص كل الحرص من الاخصائيين الاجتماعيين القيام بالمبادرة الايجابية في زيادة معرفة مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل إضافة إلى ما تضعه الدولة موضع التنفيذ. فقد تكون تلك الاتفاقية غير كافية للمعرفة (فهمي، ٢٠٠٧).

جدول رقم (١٨)

سبب عدم الاطلاع على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل

سبب عدم الاطلاع على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل	التكرار	النسبة
عدم توافر مصادر المعرفة بالاتفاقية	٥	٦.٣
عدم توافر البيانات ومعلومات عن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل	٢٥	٣١.٣
عدم الاهتمام بعمل دورات وندوات من قبل المنظمات الحقوقية في المجتمع	٢٧	٣٣.٨
عدم توافر نشرات خاصة بالاتفاقية	٢٣	٢٨.٨
المجموع	٨٠	٪١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٨) أن (٢٧) من الذين لم يطلعوا على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل يمثلون ما نسبته ٣٣.٨٪ من إجمالي الذين لم يطلعوا على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق لعدم الاهتمام - بتنظيم دورات وندوات من المنظمات الحقوقية في المجتمع. وهم الفئة الأكثر من الذين لم يطلعوا على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، بينما (٢٥) منهم يمثلون ما نسبته ٣١.٣٪ من الذين لم يطلعوا على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لعدم توافر البيانات والمعلومات عن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ، مقابل (٢٣) منهم يمثلون ما نسبته ٢٨.٨٪ من الذين لم يطلعوا على مواد ونصوص الاتفاقية

الدولية لحقوق الطفل لعدم توافر نشرات خاصة بالاتفاقية، و (٥) منهم يمثلون ما نسبته ٦.٣٪ من الذين لم يطلعوا على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لعدم توافر مصادر المعرفة بالاتفاقية. وهذه النتائج تخالف الواقع حيث اتضح بأن هناك مصادر كثيرة وفرت نصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. منها على سبيل المثال: الشبكات العنكبوتية ، المجلات العلمية ، الدراسات السابقة ، الأبحاث العلمية ، الهيئات الحقوقية، ولكن هنا مؤشر سلبي يوضح لنا عدم وجود مبادرة من الاخصائيين الاجتماعيين العاملين والممارسين للمهنة في الاطلاع على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل . وتتفق هذه النتائج مع دراسة (زايد ،٢٠١٠م) التي ترى أن بعض الاخصائيين الاجتماعيين الممارسين للعمل المهني لا يلتزمون بالمعايير القانونية في تشريعاتها الوطنية ولا يهتمون في حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الطفل بشكل خاص.

جدول رقم (١٩)

هل حضرت دورات تدريبية في مجال حقوق الطفل

حضور دورات تدريبية في مجال حقوق الطفل	التكرار	النسبة
نعم	٢٠	١٤.٣
لا	١٢٠	٨٥.٧
المجموع	١٤٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٩) أن (١٢٠) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٨٥.٧٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة لم يحضروا دورات تدريبية في مجال حقوق الطفل وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٢٠) منهم يمثلون ما نسبته ١٤.٣٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة حضروا دورات تدريبية في مجال حقوق الطفل .

وهذه النتيجة تؤكد ما توصلت اليه دراسة جرين (Greene, 2009) على أن الاخصائيين الاجتماعيين في حاجة الى برامج تدريبية لتأهيلهم للعمل في مجالات حقوق الطفل.

جدول رقم (٢٠)

مدى الاستفادة من الدورات التدريبية

مدى الاستفادة من الدورات التدريبية	التكرار	النسبة
كبيرة	١٣	٦٥.٠
متوسطة	١	٥.٠
ضعيفة	٦	٣٠.٠
المجموع	٢٠	٪١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٢٠) أن (١٣) من الذين حضروا دورات تدريبية في مجال حقوق الطفل يمثلون ما نسبته ٦٥.٠٪ من الذين حضروا دورات تدريبية في مجال حقوق الطفل استفادوا من الدورات بدرجة كبيرة وهم الفئة الأكثر من الذين حضروا دورات تدريبية في مجال حقوق الطفل ، بينما (٦) منهم يمثلون ما نسبته ٣٠.٠٪ من الذين حضروا دورات تدريبية في مجال حقوق الطفل استفادوا من الدورات بدرجة ضعيفة، و (١) منهم يمثل ما نسبته ٥.٠٪ من الذين حضروا دورات تدريبية في مجال حقوق الطفل استفاد من الدورات بدرجة متوسطة . وهذه النتيجة تؤكد أهمية تكثيف الدورات التدريبية المتعلقة بمجال حقوق الطفل في المجتمعات العربية عامة والمجتمع السعودي خاصه وإلزامية الحضور لكل أخصائي اجتماعي عامل في المدارس الابتدائية ورياض الأطفال، وأن تكون هذه النتيجة محط اهتمام الدراسات المستقبلية والتي تركز على حقوق الطفل. وفي هذا المجال تؤكد على هذه النتائج دراسة (Greene, 2009).

ثانياً : النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة :

السؤال الاول : ما دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق الانمائية) ؟

للتعرف على دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق الانمائية) تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق الانمائية) وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٢١)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق الانمائية) مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة ٪	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق			
٣	أعمل على تنمية وعي الطفل بأهمية قيمة الصدق والامانة	ك	١٣٥	٥	-	٢.٩٦	٠.١٨٦	١
		٪	٩٦.٤	٣.٦	-			
٤	أعمل على تنمية وعي الطفل بقيمة التعاون مع الاخرين	ك	١٣٢	٨	-	٢.٩٤	٠.٢٣٣	٢
		٪	٩٤.٣	٥.٧	-			

٢	أعمل على تنمية وعي الطفل بأهمية احترام حقوق الاخرين	ك	١٣١	٩	-	٢.٩٤	٠.٢٤٦	٣
		٪	٩٣.٦	٦.٤	-			
١١	أعمل على تنمية وعي الطفل بكيفية المحافظة على ممتلكات الغير	ك	١٣٠	١٠	-	٢.٩٣	٠.٢٥٨	٤
		٪	٩٢.٩	٧.١	-			
٩	أعمل على تنمية وعي الطفل بكيفية احترام الاهل وثقافتهم	ك	١٣٠	١٠	-	٢.٩٣	٠.٢٥٨	٥
		٪	٩٢.٩	٧.١	-			
٥	أعمل على اشراك الطفل في أنشطة تساعده على تنمية مواهبه	ك	١٣٠	١٠	-	٢.٩٣	٠.٢٥٨	٦
		٪	٩٢.٩	٧.١	-			
١٢	أعمل على تنمية وعي الطفل بكيفية المحافظة على الممتلكات العامة	ك	١٢٨	١٢	-	٢.٩١	٠.٢٨١	٧
		٪	٩١.٤	٨.٦	-			
١٠	أعمل على تنمية وعي الطفل بأهمية احترام البيئة	ك	١٢٥	١٥	-	٢.٨٩	٠.٣١٠	٨
		٪	٨٩.٣	١٠.٧	-			
١	أعمل على تنمية وعي الطفل بحقوقه	ك	١٢٥	١٥	-	٢.٨٩	٠.٣١٠	٩
		٪	٨٩.٣	١٠.٧	-			
٨	أعمل على توعية وإرشاد الآسر بحقوق الطفل	ك	١٢٢	١٧	١	٢.٨٦	٠.٣٦٤	١٠
		٪	٨٧.١	١٢.١	٠.٧			
٧	أعمل على مساعدة الطفل على التعبير عن آرائه	ك	١٢٣	١٢	٥	٢.٨٤	٠.٤٥٣	١١
		٪	٨٧.٩	٨.٦	٣.٦			
٦	أعمل على تنمية مهارات الاتصال لدى الطفل	ك	١٠٨	٣٠	٢	٢.٧٦	٠.٤٦٣	١٢
		٪	٧٧.١	٢١.٤	١.٤			
المتوسط العام						٢.٩٠	٠.٢٦٩	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه، يتضح أن هناك تجانساً في موافقة أفراد عينة الدراسة على دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع

السعودي (الحقوق الانمائية) والتي تتمثل في أن الاخصائيين الاجتماعيين يعملون على تنمية وعي الطفل بأهمية قيمة الصدق والامانة وبقيمة التعاون مع الاخرين وبأهمية احترام حقوق الاخرين وبكيفية المحافظة على ممتلكات الغير وبكيفية احترام الاهل وثقافتهم. وهذه النتيجة مؤشر ايجابي على الدور الذي يقوم به الاخصائي الاجتماعي في مجال تفعيل الحقوق الانمائية. وتتفق هذه النتائج مع دراسة كوزينز وميلنر (Cousins & Milner, 2007) التي أوصت بأهمية عمل الأخصائيين الاجتماعيين على التوعية باحتياجات الأطفال، وتعزيز سبل حمايتهم، ودعم شعورهم بالأمان، وتعزيز استراتيجيات الاستماع إليهم، واحترام حقوقهم. كما أن الاخصائيين الاجتماعيين يعملون على توعية وإرشاد الآسر بحقوق الطفل. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (بن سعيد – ٢٠٠٧م) التي اشارت الى أن نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة لا يعرفون أو لا يفضلون اللجوء لأي جهة يمكن أن تساعد أطفالهم في حال تعرضوا للمشكلات النفسية أو الاجتماعية. وتوصلت دراسة جوردو وآخرين (Gordo et al, 2011) أهمية العمل على تقديم البرامج التثقيفية للوالدين، وزيادة درجة وعيهم باحتياجات الطفل، ومساعدتهم على تطوير العلاقات الصحية الإيجابية بينهم وبين الأطفال. واتضح من النتائج أيضًا أن الاخصائيين الاجتماعيين يعملون على مساعدة الأطفال على التعبير عن آرائهم وتنمية مهارات الاتصال لديهم وتتفق هذه النتائج مع دراسة (رسلان ،٢٠٠٧) التي أكدت على ضرورة ضمان حق الطفل في الحصول على المعلومات وفي حرية التعبير وإبداء الرأي وأشارت نتائج دراسة كوزينز ويلنر (2007) الى دعم المادة (١٢) من اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل للممارسات المرتبطة بحق الطفل في التعبير عن رأيه بعيدا عن العنف أو الإرهاب.

السؤال الثاني :- ما دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (حق المشاركة في المجتمع) ؟

للتعرف على دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (حق المشاركة في المجتمع) تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (حق المشاركة في المجتمع) وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٢٢)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (حق المشاركة في المجتمع) مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
			موافق	موافق الى حد ما	غير موافق			
٢	أعمل على تنمية وعي الطفل بحقه في المشاركة في الاذاعة المدرسية	ك	١١٠	٣٠	-	٢.٧٩	٠.٤١٢	١
		٪	٧٨.٦	٢١.٤	-			
٣	أعمل على تنمية وعي الطفل في المشاركة في الانشطة اللامنهجية داخل المدرسة	ك	١١٠	٢٨	٢	٢.٧٧	٠.٤٥٤	٢
		٪	٧٨.٦	٢٠.٠	١.٤			
٧	أعمل على تنمية وعي الطفل	ك	١٠٠	٣٥	٥	٢.٦٨	٠.٥٤٠	٣

	في المشاركة في الانشطة العامة في المجتمع	٪	٧١.٤	٢٥.٠	٣.٦			
٥	أعمل على تدريب الأطفال على تنظيم أنشطة إجتماعية وثقافية	ك	١٠٠	٣٥	٥	٢.٦٨	٠.٥٤٠	٤
		٪	٧١.٤	٢٥.٠	٣.٦			
١	اعمل على تنمية الوعي بحق الطفل في مشاركة ولي أمره في مجلس الاباء او الامهات	ك	٩٦	٤٣	١	٢.٦٨	٠.٤٨٤	٥
		٪	٦٨.٦	٣٠.٧	٠.٧			
٦	أعمل على تغيير نظرة المسئولين حول المشاركة في الأنشطة بأنها مضيعة للوقت	ك	١٠٠	٣٠	١٠	٢.٦٤	٠.٦١٢	٦
		٪	٧١.٤	٢١.٤	٧.١			
٤	أعمل على تنمية وعي الطفل بحقه في المشاركة في الحفلات المدرسية	ك	٩٥	٤٠	٥	٢.٦٤	٠.٥٥١	٧
		٪	٦٧.٩	٢٨.٦	٣.٦			
المتوسط العام						٢.٧٠	٠.٤٨٧	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تجانساً في موافقة أفراد عينة الدراسة على دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (حق المشاركة في المجتمع) والتي تتمثل في أن الاخصائيين الاجتماعيين يعملون على تنمية وعي الطفل بحقه في المشاركة في الاذاعة المدرسية والأنشطة اللامنهاجية داخل المدرسة والمشاركة في الانشطة العامة في المجتمع كما يعملون على تدريب الأطفال على تنمية الوعي بحق الطفل في مشاركة ولي أمره في مجلس الاباء او الامهات . تغيير نظرة المسئولين حول المشاركة في الأنشطة بأنها مضيعة للوقت . تنمية وعي الطفل بحقه في المشاركة في الحفلات المدرسية وتتفق نتائج

الدراسة الحالية مع دراسة (عبدالهادي ، ٢٠١١م) والتي أكدت على ان الخدمة الاجتماعية لها دور في تفعيل مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في مجال المشاركة في الانشطة والتدريب ، وتختلف نتائج الدراسة الحالية مع دراسة توبين (Tobin, 2005) والتي أكدت على وجود عدد من الصعوبات والتحديات التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في حماية الطفل، منها: عدم اهتمام الأخصائيين الاجتماعيين بحقوق الطفل وحمايته لانشغالهم بالأعمال الإدارية وعدم وجود لوائح وتشريعات تنظم العمل وعدم اهتمام صناع القرار بزيادة قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على المشاركة في تقديم الأنشطة والبرامج المرتبطة بحماية الطفل وحقوقه.

السؤال الثالث :- ما دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق التعليمية للطفل) ؟

للتعرف على دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق التعليمية للطفل) تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق التعليمية للطفل) .

وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٢٣)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق التعليمية للطفل) مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة ٪	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق			
١	أعمل على متابعة حالات الاطفال التعليمية داخل المدرسة	ك	١٢٧	١٢	١	٢.٩٠	٠.٣٢٤	١
		٪	٩٠.٧	٨.٦	٠.٧			
٤	أعمل على حل مشكلات الاطفال المتأخرين دراسياً	ك	١٢٢	١٤	٤	٢.٨٤	٠.٤٣٧	٢
		٪	٨٧.١	١٠.٠	٢.٩			
٢	أعمل على تنمية وعي الاطفال بأهمية التعليم	ك	١٢٠	١٨	٢	٢.٨٤	٠.٤٠٣	٣
		٪	٨٥.٧	١٢.٩	١.٤			
٣	أعمل على حل مشكلات الاطفال التعليمية داخل المدرسة	ك	١١٩	١٨	٣	٢.٨٣	٠.٤٣٢	٤
		٪	٨٥.٠	١٢.٩	٢.١			
٥	أعمل على تدعيم علاقة الاطفال بالمدرسين	ك	١١٢	٢٦	٢	٢.٧٩	٠.٤٤٥	٥
		٪	٨٠.٠	١٨.٦	١.٤			
٨	أعمل على تنمية وعي الاسر بالاهتمام بالعملية التعليمية	ك	١١٤	٢١	٥	٢.٧٨	٠.٤٩٦	٦
		٪	٨١.٤	١٥.٠	٣.٦			
٧	أعمل على تنمية وعي العاملين	ك	١١١	٢١	٨	٢.٧٤	٠.٥٥٨	٧

	بالمدرسة بان لكل طفل خصائصه وسماته الفريدة	٪	٧٩.٣	١٥.٠	٥.٧			
٦	أعمل على تنمية وعي العاملين بالمدرسة بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل	ك	٩٠	٤٥	٥	٢.٦١	٠.٥٥٩	٨
		٪	٦٤.٣	٣٢.١	٣.٦			
المتوسط العام						٢.٧٩	٠.٤١٧	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تجانساً في موافقة أفراد عينة الدراسة على دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق التعليمية للطفل) والتي تتمثل في أن الاخصائيين الاجتماعيين يعملون على متابعة حالات الاطفال التعليمية داخل المدرسة وحل مشكلات الاطفال المتأخرين دراسياً وتنمية وعي الاطفال بأهمية التعليم وحل مشكلات الاطفال التعليمية داخل المدرسة وتدعيم علاقة الاطفال بالمدرسين، وتنمية وعي الاسر بالاهتمام بالعملية التعليمية . وتنمية وعي العاملين بالمدرسة بان لكل طفل خصائصه وسماته الفريدة، وتنمية وعي العاملين بالمدرسة بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ،وتتفق نتائج الدراسة مع دراسة (عبدالهادي ، ٢٠١١م) التي أكدت على أن الخدمة الاجتماعية لها دور في تفعيل حقوق الطفل في المجال التعليمي . وتختلف نتائج الدراسة الحالية مع دراسة بلاكيس (Plackis, 2009) التي أشارت الى تعرض الأخصائيين الاجتماعيين لبعض الضغوط المصاحبة في المحيط المدرسي، وقد أوصت بأهمية إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المستقبلية حول الحد من مستويات الضغوط التي يقابلها الأخصائيون الاجتماعيون في ظل قيامهم بدورهم، وتقديم الخدمات المعنية بحماية الطفل بصفة عامة، مع تسليط الضوء على حماية الطفل وحقوقه ، وأكدت على أهمية عمل المدراء والزملاء على تقديم الدعم للأخصائيين الاجتماعيين في المحيط المدرسي على نحو يمكنهم من القيام بدورهم في أجواء أقل ضغطا وأكثر تفهما واحتواء واستيعابا.

السؤال الرابع :ما دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق الصحية) ؟

للتعرف على دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق الصحية) تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق الصحية) وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٢٤)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق الصحية) مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
			موافق	موافق إلي حد ما	غير موافق			
٢	أعمل على تنمية الوعي بضرورة توفير بيئة صحية مناسبة للطفل	ك	١٢٠	١٧	٣	٢.٨٤	٠.٤٢٦	١
		٪	٨٥.٧	١٢.١	٢.١			
١	أعمل على تنمية الوعي بضرورة توفير تغذية مناسبة لمرحلة النمو التي يمرون بها	ك	١١٣	٢٤	٣	٢.٧٩	٠.٤٦١	٢
		٪	٨٠.٧	١٧.١	٢.١			
٤	اعمل على تنمية الوعي بضرورة حماية الطفل من الامراض	ك	١١٠	٢٥	٥	٢.٧٥	٠.٥١١	٣
		٪	٧٨.٦	١٧.٩	٣.٦			

٦	أعمل على توعية الأسر بأهمية التطعيمات اللازمة للطفل	ك	١٠٤	٣٥	١	٢.٧٤	٠.٤٥٩	٤
		٪	٧٤.٣	٢٥.٠	٠.٧			
٥	اعمل برامج توعوية عن الأمراض المعدية وكيفية الوقاية منها	ك	١٠٣	٣٥	٢	٢.٧٢	٠.٤٨١	٥
		٪	٧٣.٦	٢٥.٠	١.٤			
٨	اعمل على تنمية الوعي بحق الطفل في الحصول على خدمات الرعاية الصحية	ك	١٠٥	٣٠	٥	٢.٧١	٠.٥٢٧	٦
		٪	٧٥.٠	٢١.٤	٣.٦			
٣	أعمل على كشف صلاحية المواد الغذائية المقدمة للطفل داخل المدرسة	ك	١٠١	٣٥	٤	٢.٦٩	٠.٥٢١	٧
		٪	٧٢.١	٢٥.٠	٢.٩			
٧	متابعة الحالات الصحية للأطفال باستمرار	ك	٩٨	٣٥	٧	٢.٦٥	٠.٥٧٤	٨
		٪	٧٠.٠	٢٥.٠	٥.٠			
المتوسط العام						٢.٧٤	٠.٤٧٥	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تجانساً في موافقة أفراد عينة الدراسة على دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق الصحية) والتي تمثلت في أن الاخصائيين الاجتماعين يعملون على تنمية الوعي بضرورة توفير بيئة صحية مناسبة للطفل و تنمية الوعي بضرورة توفير تغذية مناسبة لمرحلة النمو التي يمرون بها و تنمية الوعي بضرورة حماية الطفل من الامراض و توعية الأسر بأهمية التطعيمات اللازمة للطفل وعمل برامج توعوية عن الأمراض المعدية وكيفية الوقاية منها والعمل على تنمية الوعي بحق الطفل في الحصول على خدمات الرعاية الصحية و كشف صلاحية المواد الغذائية المقدمة للطفل داخل المدرسة و متابعة الحالات الصحية للأطفال باستمرار وتختلف نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (عبدالهادي ، ٢٠١١) التي أكدت على وجود معوقات تواجه تفعيل حقوق الطفل في مجال الرعاية الصحية وقد يعود الاختلاف بين نتائج الدراستين الى اختلاف المجال المكاني المطبقة فيه الدراستين.

السؤال الخامس : ما المعوقات المهنية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي ؟

للتعرف على المعوقات المهنية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور المعوقات المهنية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٢٥)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور المعوقات المهنية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
			موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق			
٧	كثرة وتعدد مسؤوليات ومهام الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس مما يؤثر سلباً على أداء أدوارهم المهنية	ك	١٠٠	٣٥	٥	٢.٦٨	٠.٥٤٠	١
		٪	٧١.٤	٢٥.٠	٣.٦			
٥	عدم توفر إشراف وتوجيه مهني في مجال حقوق الانسان	ك	٩٠	٤٠	١٠	٢.٥٧	٠.٦٢٥	٢
		٪	٦٤.٣	٢٨.٦	٧.١			

٦	الاستعانة ببعض العاملين غير المتخصصين للقيام بمهام الأخصائي الاجتماعي في المدرسة	ك	٩٥	٣٠	١٥	٢.٥٧	٠.٦٨٠	٣
		٪	٦٧.٩	٢١.٤	١٠.٧			
٣	عدم إتاحة الفرصة للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس للالتحاق بالدورات التدريبية في مجال حقوق الانسان	ك	٨٥	٤٠	١٥	٢.٥٠	٠.٦٨٤	٤
		٪	٦٠.٧	٢٨.٦	١٠.٧			
٢	عدم توفر تدريب عملي في المنظمات الحقوقية اثناء الدراسة للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس	ك	٨٠	٥٠	١٠	٢.٥٠	٠.٦٢٩	٥
		٪	٥٧.١	٣٥.٧	٧.١			
٤	ضعف اهتمام الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس بتنمية معارفهم وخبراتهم في مجال حقوق الانسان	ك	٨٠	٤٥	١٥	٢.٤٦	٠.٦٨٣	٦
		٪	٥٧.١	٣٢.١	١٠.٧			
٩	ضعف تفهم فريق العمل لدور الأخصائي الاجتماعي في المدرسة	ك	٧٠	٥٥	١٥	٢.٣٩	٠.٦٧٥	٧
		٪	٥٠.٠	٣٩.٣	١٠.٧			
١	ضعف كفاية الإعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس في مجال حقوق الانسان	ك	٧٠	٥٥	١٥	٢.٣٩	٠.٦٧٥	٨
		٪	٥٠.٠	٣٩.٣	١٠.٧			
٨	عدم اقتناع الجهات المشرفة بأهمية دور الخدمة الاجتماعية في المدارس	ك	٧٥	٤٥	٢٠	٢.٣٩	٠.٧٢٧	٩
		٪	٥٣.٦	٣٢.١	١٤.٣			
المتوسط العام						٢.٥٠	٠.٦٢٣	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تجانساً في موافقة أفراد عينة الدراسة على المعوقات المهنية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل

حقوق الطفل في المجتمع السعودي والتي تمثلت في كثرة وتعدد مسؤوليات ومهام الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس مما يؤثر سلباً على أداء أدوارهم المهنية و عدم توفر إشراف وتوجيه مهني في مجال حقوق الانسان و الاستعانة ببعض العاملين غير المتخصصين للقيام بمهام الأخصائي الاجتماعي في المدرسة وعدم إتاحة الفرصة للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس للالتحاق بالدورات التدريبية في مجال حقوق الانسان و عدم توفر تدريب عملي في المنظمات الحقوقية اثناء الدراسة الجامعية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس وضعف اهتمام الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس بتنمية معارفهم وخبراتهم في مجال حقوق الأنسان وضعف تفهم فريق العمل لدور الأخصائي الاجتماعي في المدرسة و ضعف كفاية الإعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس في مجال حقوق الانسان و عدم اقتناع الجهات المشرفة بأهمية دور الخدمة الاجتماعية في المدارس ، وفي هذا المجال أكدت نتائج دراسة (Greene, 2009) على أن الاخصائيين الاجتماعيين في حاجة الى برامج تدريبية لتأهيلهم للعمل في مجالات حقوق الطفل. وأوضحت نتائج دراسة (Plackis, 2009) تعرض الأخصائيين الاجتماعيين لبعض الضغوط المصاحبة لقيامهم بدورهم الكامن في رفع التقارير المقررة حول حالات الاعتداء وسوء معاملة الأطفال في المحيط المدرسي، وقد أوصت الدراسة بأهمية إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المستقبلية حول الحد من مستويات الضغوط التي يقابلها الأخصائيون الاجتماعيون في ظل قيامهم بدورهم، وتقديم الخدمات المعنية بحماية الطفل بصفة عامة، مع تسليط الضوء على حماية الطفل وحقوقه وأكدت على أهمية عمل المدراء والزملاء على تقديم الدعم للأخصائيين الاجتماعيين في المحيط المدرسي على نحو يمكنهم من القيام بدورهم في أجواء أقل ضغطا وأكثر تفهما واحتواء واستيعابا.

السؤال السادس : ما المعوقات المجتمعية والتنظيمية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي ؟

للتعرف على المعوقات المجتمعية والتنظيمية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور المعوقات المجتمعية والتنظيمية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٢٦)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور المعوقات المجتمعية والتنظيمية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة ٪	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق			
٩	قلة الوعي الكافي لدى المواطنين بأهمية مرحلة الطفولة	ك	٨٦	٤٥	٩	٢.٥٥	٠.٦١٥	١
		٪	٦١.٤	٣٢.١	٦.٤			
٣	قلة عدد المتخصصين مقارنة بحجم العمل المهني في المدارس	ك	٨٧	٤٠	١٣	٢.٥٣	٠.٦٦٢	٢
		٪	٦٢.١	٢٨.٦	٩.٣			
٦	ضعف وسائل الاتصال التي يمكن استخدامها في برامج تفعيل حقوق الطفل	ك	٧٧	٤٩	١٤	٢.٤٥	٠.٦٧١	٣
		٪	٥٥.٠	٣٥.٠	١٠.٠			
٤	عدم وجود توصيف واضح للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المجال المدرسي	ك	٧٥	٥٣	١٢	٢.٤٥	٠.٦٥٠	٤
		٪	٥٣.٦	٣٧.٩	٨.٦			

٥	عدم توفر أماكن مناسبة لعقد الاجتماعات والندوات والمحاضرات في المدارس	ك	٧٤	٥٤	١٢	٢.٤٤	٠.٦٤٩	٥
		٪	٥٢.٩	٣٨.٦	٨.٦			
٢	قلة الموارد المالية المخصصة لعمل الاخصائي الاجتماعي في المدرسة	ك	٦٨	٥٦	١٦	٢.٣٧	٠.٦٨٢	٦
		٪	٤٨.٦	٤٠.٠	١١.٤			
٧	عدم توفر وسائل المواصلات اللازمة للقيام بالزيارات الميدانية	ك	٦٩	٥٣	١٨	٢.٣٦	٠.٧٠٢	٧
		٪	٤٩.٣	٣٧.٩	١٢.٩			
٨	غياب التنسيق بين الجهات المسئولة عن حقوق وواجبات الطفل في المجتمع والمدارس	ك	٨١	٦	٥٣	٢.٢٠	٠.٩٦١	٨
		٪	٥٧.٩	٤.٣	٣٧.٩			
١	عدم وجود استراتيجية لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في المدارس بشكل عام	ك	٥٧	٤٣	٤٠	٢.١٢	٠.٨٢٦	٩
		٪	٤٠.٧	٣٠.٧	٢٨.٦			
المتوسط العام						٢.٣٩	٠.٦٧٣	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد عينة الدراسة على المعوقات المجتمعية والتنظيمية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي أبرزها تتمثل في قلة الوعي الكافي لدى المواطنين بأهمية مرحلة الطفولة وقلة عدد المتخصصين مقارنة بحجم العمل المهني في المدارس وضعف وسائل الاتصال التي يمكن استخدامها في برامج تفعيل حقوق الطفل وعدم وجود توصيف واضح للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المجال المدرسي وقلة الموارد المالية المخصصة لعمل الاخصائي الاجتماعي في المدرسة و عدم توفر وسائل المواصلات اللازمة للقيام بالزيارات الميدانية. وتتفق هذه النتائج مع دراسة ساتون وبترا (Sutton, pettra, 2004) التي أكدت على أن معتقدات الوالدين لها تأثير بالغ على سلوكياتهم حيال حقوق أطفالهم وفي هذا

المجال أشارت دراسة رينج وكولين (wringe, Colin ,2006) الى وجود مجموعة من التحديات والصعوبات التي تعوق تطبيق اتفاقية حقوق الطفل .

كما اتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون الى حد ما على اثنين من المعوقات المجتمعية والتنظيمية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي تتمثلان في غياب التنسيق بين الجهات المسئولة عن حقوق وواجبات الطفل في المجتمع وعدم وجود استراتيجية لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في المدارس بشكل عام .

أهم نتائج الدراسة وتوصياتها:

اولا: وصف أفراد عينة الدراسة :

أن (٤٥) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٣٢.١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من ٣٠ إلى أقل من ٤٥ سنة وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٤٣) منهم يمثلون ما نسبته ٣٠.٧٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم أقل من ٢٥ سنة، مقابل (٣٤) منهم يمثلون ما نسبته ٢٤.٣٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من ٢٥ إلي أقل من ٣٥ سنة، و (١٥) منهم يمثلون ما نسبته ١٠.٧٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من ٤٥ إلى أقل من ٥٠ سنة، و (٣) منهم يمثلون ما نسبته ٢.١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من ٥٠ سنة فأكثر أن (١١٠) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٧٨.٦٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة إناث وهن الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٣٠) منهم يمثلون ما نسبته ٢١.٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة ذكور .

أن (١٣١) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٩٣.٦٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي جامعي وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٩) منهم يمثلون ما نسبته ٦.٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي فوق الجامعي .

أن (٧٤) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٥٢.٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة تخصصهم خدمة اجتماعية وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٢٥) منهم يمثلون ما نسبته ١٧.٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة لهم تخصصات أخرى، مقابل (٢٣) منهم يمثلون ما نسبته ١٦.٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة تخصصهم علم اجتماع، و (١٨) منهم يمثلون ما نسبته ١٢.٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة تخصصهم علم نفس .

أن (٧٣) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٥٢.١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة لهم مسميات وظيفية أخرى وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٥٢) منهم يمثلون ما نسبته ٣٧.١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي مرشد طلابي ، مقابل (٩) منهم يمثلون ما نسبته ٦.٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي أخصائي نفسي، و (٦) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٣٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي أخصائي اجتماعي.

أن (١٠٥) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٧٥.٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة مجالهم المدرسي ابتدائي وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٣٥) منهم يمثلون ما نسبته ٢٥.٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة مجالهم المدرسي رياض أطفال.

أن (٨٠) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٥٧.١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم في عملهم الحالي أقل من خمس سنوات وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٢١) منهم يمثلون ما نسبته ١٥.٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم في عملهم الحالي من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات، مقابل (١٧) منهم يمثلون ما نسبته ١٢.١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم في عملهم الحالي من ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة، و (١٥) منهم يمثلون ما نسبته ١٠.٧٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم في عملهم الحالي من ١٠ إلى

أقل من ١٥ سنة، و (٧) منهم يمثلون ما نسبته ٥.٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم في عملهم الحالي من ٢٠ سنة فأكثر .

أن (٧٤) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٥٢.٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة جهة عملهم حكومية وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٦٦) منهم يمثلون ما نسبته ٤٧.١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة جهة عملهم خاص.

أن (٦٥) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٤٦.٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة موقع مدرستهم شرق مدينة الرياض وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٣٠) منهم يمثلون ما نسبته ٢١.٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة موقع مدرستهم شمال مدينة الرياض ، مقابل (٣٠) منهم يمثلون ما نسبته ٢١.٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة موقع مدرستهم غرب مدينة الرياض، و (١٥) منهم يمثلون ما نسبته ١٠.٧٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة موقع مدرستهم جنوب مدينة الرياض .

أن (٨٠) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٥٧.١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة لم يطلعوا على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٦٠) منهم يمثلون ما نسبته ٤٢.٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة اطلعوا على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل .

أن (٢٧) من الذين لم يطلعوا على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل يمثلون ما نسبته ٣٣.٨٪ من إجمالي الذين لم يطلعوا على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل سبب عدم اطلاعهم عليها عدم الاهتمام بعمل دورات وندوات من قبل المنظمات الحقوقية في المجتمع وهم الفئة الأكثر من الذين لم يطلعوا على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، بينما (٢٥) منهم يمثلون ما نسبته ٣١.٣٪ من الذين لم يطلعوا على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق

الطفل سبب عدم اطلاعهم عليها عدم توافر البيانات ومعلومات عن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ، مقابل (٢٣) منهم يمثلون ما نسبته ٢٨.٨٪ من الذين لم يطلعوا على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل سبب عدم اطلاعهم عليها عدم توافر نشرات خاصة بالاتفاقية، و (٥) منهم يمثلون ما نسبته ٦.٣٪ من الذين لم يطلعوا على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل سبب عدم اطلاعهم عليها عدم توافر مصادر المعرفة بالاتفاقية .

أن (١٢٠) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٨٥.٧٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة لم يحضروا دورات تدريبية في مجال حقوق الطفل وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٢٠) منهم يمثلون ما نسبته ١٤.٣٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة حضروا دورات تدريبية في مجال حقوق الطفل .

أن (١٣) من الذين حضروا دورات تدريبية في مجال حقوق الطفل يمثلون ما نسبته ٦٥.٠٪ من الذين حضروا دورات تدريبية في مجال حقوق الطفل استفادوا من الدورات بدرجة كبيرة وهم الفئة الأكثر من الذين حضروا دورات تدريبية في مجال حقوق الطفل ، بينما (٦) منهم يمثلون ما نسبته ٣٠.٠٪ من الذين حضروا دورات تدريبية في مجال حقوق الطفل استفادوا من الدورات بدرجة ضعيفة، و (١) منهم يمثل ما نسبته ٥.٠٪ من الذين حضروا دورات تدريبية في مجال حقوق الطفل استفاد من الدورات بدرجة متوسطة .

ثانياً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

السؤال الاول : ما دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق الانمائية) ؟

أفراد عينة الدراسة موافقون على اثني عشرة من أدوار الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق الانمائية) أبرزها تتمثل في: تنمية وعي الطفل بأهمية قيمة الصدق والامانة وقيمة التعاون مع الاخرين وأهمية

احترام حقوق الاخرين وكيفية المحافظة على ممتلكات الغير واحترام الاهل وثقافتهم.

السؤال الثاني : ما دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (حق المشاركة في المجتمع) ؟

أفراد عينة الدراسة موافقون على سبعة من أدوار الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (حق المشاركة في المجتمع) أبرزها تتمثل في: تنمية وعي الطفل بحقه في المشاركة في الاذاعة المدرسية والانشطة اللامنهجية داخل المدرسة والانشطة العامة في المجتمع وفي مشاركة ولي أمره في مجلس الاباء او الامهات وتدريب الأطفال على تنظيم أنشطة اجتماعية وثقافية.

السؤال الثالث : ما دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق التعليمية للطفل) ؟

أفراد عينة الدراسة موافقون على ثمانية من أدوار الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق التعليمية للطفل) أبرزها تتمثل في متابعة حالات الاطفال التعليمية داخل المدرسة وحل مشكلات الاطفال المتأخرين دراسياً وتنمية وعي الاطفال بأهمية التعليم وحل مشكلات الاطفال التعليمية داخل المدرسة وتدعيم علاقة الاطفال بالمدرسين.

السؤال الرابع : ما دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق الصحية) ؟

أفراد عينة الدراسة موافقون على ثمانية من أدوار الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (الحقوق الصحية) أبرزها تتمثل في تنمية الوعي بضرورة توفير بيئة صحية مناسبة للطفل وتغذية مناسبة لمرحلة النمو التي يمرون بها وضرورة حماية الطفل من الامراض وتوعية الأسر بأهمية التطعيمات اللازمة للطفل الأمراض المعدية وكيفية الوقاية منها.

السؤال الخامس : ما المعوقات المهنية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي ؟

أفراد عينة الدراسة موافقون على ثمانية من المعوقات المهنية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي أبرزها تتمثل في كثرة وتعدد مسؤوليات ومهام الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس مما يؤثر سلباً على أداء أدوارهم المهنية وعدم توفر إشراف وتوجيه مهني في مجال حقوق الانسان والاستعانة ببعض العاملين غير المتخصصين للقيام بمهام الأخصائي الاجتماعي في المدرسة وعدم إتاحة الفرصة للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس للالتحاق بالدورات التدريبية في مجال حقوق الانسان وعدم توفر تدريب عملي في المنظمات الحقوقية اثناء الدراسة للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس.

السؤال السادس : ما المعوقات المجتمعية والتنظيمية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي ؟

أفراد عينة الدراسة موافقون على سبع من المعوقات المجتمعية والتنظيمية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي أبرزها قلة الوعي الكافي لدى المواطنين بأهمية مرحلة الطفولة وقلة عدد المتخصصين مقارنة بحجم العمل المهني في المدارس وضعف وسائل الاتصال التي يمكن استخدامها في برامج تفعيل حقوق الطفل وعدم وجود توصيف واضح للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المجال المدرسي وقلة الموارد المالية المخصصة لعمل الاخصائي الاجتماعي في المدرسة.

أفراد عينة الدراسة موافقون الى حد ما على اثنين عشرة من المعوقات المجتمعية والتنظيمية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي تتمثلان في:

١- غياب التنسيق بين الجهات المسئولة عن حقوق وواجبات الطفل في المجتمع والمدارس.

٢- عدم وجود استراتيجية لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في المدارس بشكل عام.

التصور المقترح لدور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي :

في ضوء نتائج الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة وتم تطبيقها على الاخصائيين الاجتماعيين والاخصائيات الاجتماعيات ومن خلال الاطار النظري للدراسة والدراسات السابقة تم التوصل الى تصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي وتحديد أدوار الأخصائي الاجتماعي والمهارات التي تساعده في تفعيل حقوق الطفل و الاستراتيجيات التي يمكنه استخدامها اثناء أدائه لدوره المهني في مجال حقوق الطفل .

أولاً : الاستراتيجيات التي تساعد الاخصائي الاجتماعي في تفعيل حقوق الطفل :

١- استراتيجية الاتفاق : تعتمد هذه الاستراتيجية على تهيئة مناخ مناسب يساعد على تقريب الاختلاف بين العاملين وايجاد التوافق بينهم من أجل تقديم خدمات مناسبة للأطفال .

٢- استراتيجية التغيير الانمائي : يعتمد الاخصائي في استخدامه لهذه الاستراتيجية على المناقشة العامة لمشكلات الاطفال مع المسؤولين والأهالي ثم

التخطيط العلمي للحد من هذه المشكلات من خلال استخدام وتعبئة كافة الموارد المادية والبشرية في المؤسسات لحماية الاطفال وتوفير الرعاية المختلفة لهم .

٣- استراتيجية المطالبة : يستخدم الاخصائي الاجتماعي هذه الاستراتيجية للمطالبة بحقوق الطفل المختلفة .

٤- استراتيجية النشاط المستقل : يعتمد الاخصائي الاجتماعي وفقا لهذه الاستراتيجية في حل مشكلات الاطفال على الجهود الذاتية والمنظمات الأخرى الموجودة في المجتمع .

ثانياً : أدوار الاخصائي الاجتماعي في تفعيل حقوق الطفل :

١- دوره كممكن : وفي هذا الدور يقوم الاخصائي الاجتماعي بتمكين الأطفال من حقوقهم المختلفة .

٢- دوره كمساعد : يقوم الاخصائي الاجتماعي بمساعدة الاطفال على الحصول على كافة حقوقهم .

٣- دوره كمنسق : وفي هذا الدور يقوم الاخصائي الاجتماعي بالتنسيق بين خدمات المؤسسة التي يعمل فيها مع الخدمات التي تقدمها مؤسسات المجتمع المختلفة .

٤- دوره كوسيط وفي هذا الدور يقوم الاخصائي الاجتماعي بدور الوسيط بين الاطفال والمؤسسات التي تقدم خدمات للأطفال والمساهمة في إشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم .

٥- دوره كخبير : وفي هذا الدور يقوم الاخصائي الاجتماعي بمساعدة العاملين ومدهم بالمعلومات والبيانات عن الاطفال ومشكلاتهم وعن حقوق الطفل .

٦- دوره كمعالج : وفي هذا الدور يقوم الاخصائي الاجتماعي بحل المشكلات التي تحد من استفادة الاطفال من حقوقهم المختلفة .

ثالثاً: المهارات التي تساعد الاخصائي الاجتماعي في تفعيل حقوق الطفل:

١- المهارة في التعامل مع الآخرين .
٢- المهارة في حل المشكلة .
٣- المهارة في التخطيط .
٤- المهارة في صنع القرارات .
٥- المهارة في اتخاذ القرارات .
٦- المهارة في الاتصال بالمجتمع .

رابعاً: تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي .

تفعيل حقوق الطفل الانمائية في المجتمع السعودي :

يتمثل دور الاخصائي الاجتماعي في تفعيل حقوق الطفل الانمائية بتفعيل المادة (١٢- ١٣- ١٤- ١٥- ١٦- ١٧) من مواد الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والتي تنص على الاتي :

(المادة ١٢) تكفل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل، وتولى آراء الطفل الاعتبار الواجب وفقا لسن الطفل ونضجه. ولهذا الغرض، تتاح للطفل، بوجه خاص، فرصة الاستماع إليه في أي إجراءات قضائية وإدارية تمس الطفل، إما مباشرة، أو من خلال ممثل أو هيئة ملائمة، بطريقة تتفق مع القواعد الإجرائية للقانون الوطني.

(المادة ١٣) يكون للطفل الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها، دون أي اعتبار للحدود، سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة، أو الفن، أو بأية وسيلة أخرى يختارها الطفل.

(المادة ١٤) تحترم الدول الأطراف حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين.

(المادة ١٥) تعترف الدول الأطراف بحقوق الطفل في حرية تكوين الجمعيات وفى حرية الاجتماع السلمي. ولا يجوز تقييد ممارسة هذه الحقوق بأية قيود غير القيود المفروضة طبقا للقانون والتي تفتضيها الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام، أو لحماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الغير وحرياتهم.

(المادة ١٦) لا يجوز أن يجرى أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة أو أسرته أو منزله أو مراسلاته، ولا أي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته. وللطفل حق في أن يحميه القانون من مثل هذا التعرض أو المساس.

(المادة ١٧) تعترف الدول الأطراف بالوظيفة الهامة التي تؤديها وسائط الإعلام وتضمن إمكانية حصول الطفل على المعلومات والمواد من شتى المصادر الوطنية والدولية، وبخاصة تلك التي تستهدف تعزيز رفاهيته الاجتماعية والروحية والمعنوية وصحته الجسدية والعقلية .

ويمكن تفعيل هذه المواد على النحو التالي:

١- عمل برامج وأنشطة لتنمية وعي الطفل بقيمة الصدق والامانة والتعاون واحترام الاخرين مثل (القصص –التثقيف باللعب – لعب الادوار – المسرحيات – النشرات – اللوحات) .

٢- تنمية وعي الطفل بالمحافظة على الممتلكات العامة وممتلكات الغير من خلال اقامة برامج لتنمية الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية .

٣- اكتشاف الاطفال الموهوبين وتنمية قدراتهم الابداعية بالتعاون مع مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجالة للموهبة والابداع في المملكة العربية السعودية .

٤- تنمية الوعي البيئي للأطفال بالتعاون مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة .

٥- تنمية وعي الاطفال وأسرهم بحقوق الطفل بالتعاون مع هيئة حقوق الانسان و الجمعية الوطنية لحقوق الانسان وغيرها من الجهات المهتمة بالطفولة .

٦- تنمية مهارات الاتصال لدى الاطفال وأسرهم بإقامة دورات تدريبية عن الحوار والانصات ومهارات الاتصال وذلك بالتعاون مع مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني .

تفعيل حق الطفل في المشاركة بالمجتمع السعودي :

يتمثل دور الاخصائي الاجتماعي في تفعيل حق الطفل في المشاركة بتفعيل المادة (٣١) من مواد الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والتي تنص على الاتي :

(المادة ٣١)

١. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ، ومزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنه والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية وفى الفنون.

ويمكن تفعيل هذه المادة كالاتي:

١- تدريب الاطفال على ممارسة الأنشطة المختلفة الفنية والرياضية والثقافية في المدرسة ورياض الأطفال بإتاحة الفرصة لجميع الاطفال للمشاركة في الاذاعة المدرسية والانشطة اللامنهجية والحفلات المدرسية وعدم قصرها على الطلاب المتميزين ذوي القدرات المرتفعة لما في ذلك تأكيد لحق الطفل في المشاركة.

٢- تمكين الاطفال وتنمية قدراتهم للمشاركة في الأنشطة العامة في المجتمع (التطوع) وتنمية الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية لديهم بإشراكهم في أنشطة عامة مثل (المشاركة في نظافة الاماكن العامة والمساجد – المحافظة على البيئة) بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة .

تفعيل الحقوق التعليمية للطفل في المجتمع السعودي :

يتمثل دور الاخصائي الاجتماعي في تفعيل الحقوق التعليمية للطفل بتفعيل المادة (٢٨) من مواد الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والتي تنص على الاتي :

(المادة ٢٨)

١. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وتحقيقا للإعمال الكامل لهذا الحق تدريجيا وعلى أساس تكافؤ الفرص.

ويمكن تفعيل هذه المادة كما يلي:

١- متابعة حالات الاطفال التعليمية في المدارس ورياض الاطفال .

٢- مساعدة الاطفال المتأخرين دراسياً وحل مشكلاتهم التعليمية .

٣- تقوية علاقة الاسرة بالمدرسة من خلال عمل اللقاءات والاجتماعات الدورية مع أولياء الامور.

٤- تنمية وعي الأسرة والمعلمين والمعلمات بحقوق الطفل التعليمية من خلال عمل المحاضرات والندوات واللقاءات العلمية بالاستعانة بالمتخصصين من الاكاديميين في الجامعات والمسؤولين في هيئة حقوق الانسان وجمعية حقوق الانسان .

تفعيل الحقوق الصحية للطفل في المجتمع السعودي :

يتمثل دور الاخصائي الاجتماعي في تفعيل الحقوق الصحية للطفل بتفعيل المادة (٢٤) من مواد الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والتي تنص على الاتي :

(المادة ٢٤)

تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي.

ويمكن تفعيل هذه المادة كالاتي:

١- عمل أنشطة تثقيفية مثل (ندوات – محاضرات – نشرات) لـ :

- تنمية الوعي الصحي لدى الاطفال وأسرهم.
- تنمية الوعي بالتغذية السليمة المناسبة للأطفال .
- تنمية الوعي بالتطعيمات اللازمة للأطفال .

٢- الاستعانة بالمتخصصين في وزارة الصحة لتنفيذ الانشطة التوعوية التثقيفية.

مقترحات الحد من المعوقات التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي .

١- عدم الاستعانة بغير المتخصصين للقيام بمهام الأخصائي الاجتماعي في المدرسة.

٢- زيادة عدد الاخصائيين الاجتماعيين والاخصائيات الاجتماعيات في المدارس ورياض الاطفال لتمكينهم من القيام بأدوارهم المهنية بشكل عام .

٣- العمل على تقليل مسؤوليات ومهام الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس.

٤- توفير إشراف وتوجيه مهني في مجال حقوق الانسان.

٥- إتاحة الفرصة للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس للالتحاق بالدورات التدريبية في مجال حقوق الانسان.

٦- توفير تدريب عملي في المنظمات الحقوقية اثناء الدراسة للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس.

٧- تعزيز الوعي الكافي لدى المواطنين بأهمية مرحلة الطفولة.

٨- تشجيع وسائل الإعلام على نشر المعلومات والمواد ذات المنفعة الاجتماعية والثقافية عن حقوق الطفل.

المراجع :

المراجع باللغة العربية :

- أبـو المعـاطي، مـاهر(٢٠٠٩م). مقدمـة في الخدمـة الرعايـة الاجتماعيـة والخدمة الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار الزهراء.

- أبـو المعـاطي، مـاهر(٢٠٠٠م). مـدخل الخدمـة الاجتماعيـة، مصـر، دار الكتاب الجامعي.

- ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين (د.ت) ، لسان العرب، جـ١٠/٤٠١. الزبيدي ، محب الدين أبي فيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، جـ١٥/٤٣٣- ٤٣٤.

- أبو النصر، مدحت (٢٠٠٩)، فن ممارسة الخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.

- إسماعيل، محمد حسين، وتوفيق، محمد نجيب (٢٠٠٣م). مقدمة في الخدمة الاجتماعية، مصر، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.

- بـدران ،محمـود عبـد الرشـيد وآخـرون (٢٠٠٣م) ،نمـاذج النظريـة الاجتماعية في تغيير الظواهر الاجتماعية ، الاسكندرية ، المكتبة المصرية .

- بدير، الخزرجي (٢٠٠٧م). الصحة النفسية للطفل، عمان، دار الهادي.

- بدوي ، أحمد (١٩٨٦م) ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان.

- بديوي، قاروط (٢٠٠١م). تربية الأطفال في ضوء القرآن والسنة، الجزء الثاني، دمشق، دار المكتبي.

- البهي، فؤاد (١٩٩٨م). الأسس النفسية للنمو من الطفولة للشيخوخة، مصر، القاهرة، جامعة عين شمس، دار الفكر العربي.

- بن سعيد ، لانا حسن (٢٠٠٧م). فقر الأطفال سماته وخصائصه ومدى تطبيق بنود اتفاقية حقوق الأطفال. رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود .

- بن شلهوب ، هيفاء (٢٠١١م) ، جودة الأداء المهني للاختصاصي الاجتماعي في مؤسسات التعليم الجامعي وفق رضا العميل عنها ، بحث منشور في مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد الثامن ، العدد الثاني ، جمادى الآخرة / يونيو ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م .الشارقة ، جامعة الشارقة .

- جبار، سهام مهدي (١٩٩٧م) ، الطفل في الشريعة الإسلامية ومنهج التربية النبوية، بيروت ، المكتبة العصرية .

- الجبرين، جبرين علي (٢٠٠٢م). تشريعات حقوق الأطفال بين الشريعة الإسلامية وبعض القوانين الوضعية، مجلة التربية، القاهرة، جامعة الأزهر.

- حبيب، جمال شحاته (٢٠١٠م). قضايا وبحوث واتجاهات حديثة في تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية، مصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

- حبيب، جمال شحاته، وحنا، مريم إبراهيم (٢٠١١م). الخدمة الاجتماعية المعاصرة، مصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

- خريشة ، علي قايد (٢٠٠٧م). حقوق الطفل في كتب التربية الاجتماعية والوطنية، الأردن عمان، دار صنعاء.

- الخطيب، محمود إبراهيم، والمنتشري ، حسن بركات (٢٠٠٤م). حقوق الطفل في الإسلام في مرحلة الطفولة المبكرة، بحث مقدم لندوة الطفولة المبكرة برعاية اللجة الوطنية السعودية للطفولة، الرياض، وزارة التربية والتعليم.

- الخطيب، محمد (٢٠٠٥م). الطفولة في التنظيمات الدولية والإقليمية والمحلية، المملكة العربية السعودية ، الرياض، الطبعة(٢)، دار الخريجي للنشر.

- الخطيب، إبراهيم ياسين، والزيادي أحمد محمد (٢٠٠٠م). صورة الطفولة في التربية الإسلامية، الطبعة الأولى، عمان، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة.

- الدالي ، سماح حسن ، (٢٠٠٩م) دور الاخصائي الاجتماعي في تفعيل الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ليبيا ، جامعة الفاتح ، كلية الآداب .

- دليل المنظمات غير الحكومية لاتفاقية حقوق الطفل (٢٠٠٦م) . مجموعة المنظمات غير الحكومية من أجل اعداد التقارير للجنة حقوق الطفل ، جنيف ، الفدرالية السويسرية. .http://www.crin.org/NGOGroupforCRC

- الدوبيي، عبد السلام (١٩٩٣م). الإسلام والطفل ملامح رعاية وتربية الطفل في الإسلام، الطبعة الأولى، قبرص، دار الملتقى.

- الدهيمان ، مصبوبة سعد (٢٠٠٩م) ، المساهمة المهنية للخدمة الاجتماعية في اصلاح ذات البين بمحكمة الضمان والانكحة من وجهة نظر المتخصصين الاكاديميين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الرياض ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود .

- رجب، إبراهيم، وآخرون (١٩٨٣م). أساسيات تنظيم المجتمع، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار عالم الكتب.

- رسلان، سوسن عبد الحميد (٢٠٠٧م). الإعلام وحقوق الطفل، رسالة ماجستير معتمدة من الجامعة البنانية بكلية الحقوق ومن الأمم المتحدة.

- رشوان، حسين عبد الحميد (١٩٩٢م). الطفل دراسة في علم الاجتماع النفسي، مصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

- الزعير، محمد(٢٠٠٥م). حقوق الطفل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، القاهرة، دار الفكر العربي.

- زايد، علي زايد (٢٠١٠م) ، دراسة مقارنة في ضوء معايير القانون الانساني الدولي وحقوق الطفل ، بحث منشور ،مجلة الحقوق ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، العدد الرابع ، السنة الرابعة والثلاثون – ديسمبر ٢٠١٠م.

- زهران، حامد (٢٠٠٥م). علم النفس النمو الطفولة والمراهقة، الطبعة (٦)، الرياض، عالم الكتب، مكتبة العبيكان.

- زهران، حامد (٢٠٠١م). علم النفس النمو الطفولة والمراهقة، مصر، جامعة عين شمس سابقاً، مكتبة العبيكان.

- سرحان، نظيمة (٢٠٠٦)، الخدمة الاجتماعية المعاصرة، القاهرة، مجموعة النيل العربية.

- السنهوري، أحمد محمد (١٩٩٩م). الخدمة الاجتماعية مع الفئات الخاصة، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- السنهوري، أحمد محمد (٢٠٠٦م).نموذج الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الواحد والعشرين الميلادي ، الجزء الثاني ، القاهرة ، دار النهضة العربية .

- الشلهوب ، هيفاء (٢٠٠٧م) ، فعالية برامج التأهيل في مواجهة مشكلة الفقر بين النساء ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الرياض ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة الرياض للبنات .

- عبد الحميد، مفتاح (٢٠١٠م). حقوق الطفل وفقاً للتشريعات والاتفاقات الدولية، دار المطبوعات الجامعية.

- عبدالحميد ، محمد (١٩٨٨م) ، نظرة تحليلية في تقويم الفعالية التنظيمية، بحث منشور في مجلة الإدارة ، العدد (٣٢)، السنة العاشرة، مسقط،معهد الإدارة العامة ، مطابع عمان.

- العتيبي، فاطمة (٢٠٠٨م). حقوق الطفل ورعايته في الإسلام ودولة الكويت دراسة وصفية، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، المكتبة الرقمية.

- العتيبي، نوف (١٤٢٨هـ). الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية.

- عثمان، حسن ملا (١٩٨٢م). الطفولة في الإسلام مكانتها وأسس تربية الطفل، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ.

- عثمان، عبد الفتاح (٢٠٠٠م). مقدمة في الخدمة الاجتماعية، مصر، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.

- عثمان، عبد الفتاح (٢٠٠٧م). خدمة الفرد في المجتمع النامي، مصر، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.

- عطية ، السيد عبد الحميد ، بدوي ، هناء حافظ (١٩٩١م) الخدمة الاجتماعية ومجالاتها التطبيقية ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث .

- عنان ،محمد رضا (٢٠٠٩م) . اسهامات الخدمة الاجتماعية في تفعيل مواد ونصوص اتفاقية حقوق الطفل ، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي السابع ، الأمن الانساني بين المفهوم والتطبيق نحو دور لمهنة الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية

- غرابيبه، فيصل (٢٠٠٤)، الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.

- غرايبة، فيصل (٢٠٠٨م). الخدمة الاجتماعية الطبية، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.

- الغريب، عبدالعزيز (٢٠٠٨). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأسر الأطفال المتعرضين للإساءة في المجتمع السعودي. العدد (٣٤)، مجلة الطفولة العربية، جمعية الطفولة الكويتية.

- فرج، عبد اللطيف حسين (٢٠٠٨م). أطفالنا وكيفية رعايتهم، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، دار الحامد.

- الفقية ، رشاد (د.ت) ، نظريتا التبادل الاجتماعي ونظرية الدور .

- http://www.forum.okeg.com/new.php?print=1&id=26194

- فهمي، خالد (٢٠٠٧م). حقوق الطفل ومعاملته الجنائية في ضوء الاتفاقات الدولية، دار الجامعة الجديدة.

- فهمي، محمد سيد (١٩٩٨م). أسس الخدمة الاجتماعية، مصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

- القاضي، شفاء (٢٠٠٨م). حقوق الطفل التعليمية والصحية وحق الحماية من سوء المعاملة والاستغلال دراسة وصفية، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، المكتبة الرقمية.

- القادري، شافع محي الدين (٢٠٠٤م). الطفل واقعه المعاصر وموقف الإسلام من الطفولة، الطبعة الأولى، دمشق، دار عكرمة.

- كـافي، إسماعيـل عبـد الفتـاح (٢٠٠٥م). حقـوق الطفـل، مصـر، الإسكندرية مركز الإسكندرية للكتاب.

- لبيب ، عثمان (٢٠٠١م) . استراتيجيات مستحدثة في برامج رعاية وتأهيل الأطفـال ذوي الاحتياجـات الخاصـة ، القـاهرة ، مجلـة الطفولـة والتنميـة ، العـدد الثاني.

- ليلـة، علـي (٢٠٠٦م). الطفـل والمجتمـع التنشـئة الاجتماعيـة، مصـر، الإسكندرية، المكتبة المصرية للنشر.

- مجمـع اللغـة العربيـة (٢٠٠٥م) . المعجـم الـوجيز ، القـاهرة ، المطـابع الأميرية .

- المحروقـي، ماجـد خلفـان (٢٠٠٤م). حقـوق الطفـل في كتـب الدراسـات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي بسلطنة عمـان دراسـة تحليليـة، رسـالة ماجسـتير منشورة، جامعة السلطان قابوس، عمان.

- مختار ، عبدالعزيز (١٩٩٥م) ،التخطيط لتنمية المجتمع، القاهرة، دار الحكيم.

- مداح، مصطفى (٢٠١٠م). التوجيه والإرشـاد النفسـي، المملكـة العربيـة السعودية، الرياض، مكتبة الرشد.

- منصـور، عبـد المجيـد سـيد، وآخـرون (٢٠٠٧م). علـم الـنفس التربـوي، المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة العبيكان.

- منقريوس ، نصيف فهمي (٢٠٠٩م) ، النظريـات العلميـة والنمـاذج المهنيـة بـين البنـاء النظـري والممارسـة في العمـل مـع الجماعـات ، الاسـكندرية المكتـب الجامعي الحديث .

- منظمة رعاية الطفولة العالمية (اليونيسف)
http://www.unicef.org/arabic/rightsite/sowc/fullreport.php

- المنيف ، إبراهيم عبدالله (١٩٨٣) ، الإدارة : المفاهيم ـ الأسس ـ المهام ، الرياض ، دار العلوم للطباعة والنشر

- النبشة ، غالية (٢٠١٠م). حقوق الطفل بين القوانين الداخلية والاتفاقات الدولية، منشورات الجلي الحقوقية.

- الهلالي، سامي (٢٠١١م). مدى تطبيق معلم التربية الإسلامية لحقوق الطفل أثناء تدريسه في المرحلة الابتدائية دراسة وصفية، رسالة ماجستير غير منشورة ، مكة الكرمة ، جامعة أم القرى.

- الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤٣٢هـ) ، التعليم ، الرياض ، الموقع الرسمي لمدينة الرياض .

http://www.arriyadh.com/ar/AboutArriy/Left/Statistics/getdocument.aspx?f=/openshare/ar/AboutArriy/Left/Statistics/Statistics3.doc_cvt.htm

- وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠١٣م) . الكتاب الاحصائي السنوي ، الرياض ،مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات .

المراجع باللغة الإنجليزية :

- Cousins, Wendy & Milner, Sharon. (2007). Small Voices: Children's Rights and Representation in Social Work Research. Social Work Education, 26 (5), PP. 447–457.

- D 'Amico, Elizabeth A. (2007). Social Workers' Attribution of Responsibility for Child Sexual Abuse. Doctor of Philosophy. University of Connecticut.

- Gordo, Derrick M & Watkins, Natasha D & Walling, Sherry M & Wilhelm, Sara & Rayford, Brett S. (2011). Adolescent Fathers Involved with Child Protection: Social Workers Speak Child Welfare, 90 (5), PP. 95-114.

- Green &Karen lisa . (2009) .Social Work and the rights of the child the rights to life and education , Dissertation Abstracts international section ,A: Humanities and Social sciences , vol. 69 (4-A).P.P 3601.

- Lucas, Linda. (2008). A Framework for Social Work Practice: Usma Child and Family Services. MASTER OF SOCIAL WORK. University of Victoria.

- Plackis, Christine Linda. (2009). Reporting Child Abuse and Maltreatment: The Experiences of School Social Workers. Doctor of Philosophy. Adelphi University School of Social Work.

- Tobin, Sean W. (2005). Social Work and Child Protection: Is Anti-Oppressive Social Work Practice Relevant and Applied in Child Protection Work?. Master of Social Work. Memorial University of Newfoundland.

- Valenzuela, Maria Esther. (2006). CHILD PROTECTION SOCIAL WORKERS' PREPAREDNESS TO WORK WITH UNDOCUMENTED VICTIMS OF DOMESTIC VIOLENCE. Master of Social Work. California State University.

- Zippay, Allison & Rangarajan, Anu. (2007). Child Care ''Packaging'' Among TANF Recipients: Implications for Social Work. Child and Adolescent Social Work Journal. Vol. 24, No. 2. 153-172.